

بسم الله الرحمن الرحيم



سلطنة عمان  
الجريدة الرسمية  
تصدرها  
وزارة الشؤون القانونية

السنة التاسعة والأربعون

العدد (١٣٤٣)

الموافق ٣١ مايو ٢٠٢٠م

الأحد ٨ شوال ١٤٤١هـ

رقم  
الصفحة

المحتويات

مراسيم سلطانية

مرسوم سلطاني رقم ٥٧/٢٠٢٠ بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى بروتوكول

ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية

والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة

عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي . ٥

مرسوم سلطاني رقم ٥٨/٢٠٢٠ بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية

ميناماتا بشأن الزئبق . ٣٤

إعلانات تجارية

إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة الوميض البراق للتجارة والمقاولات ش.م.م . ٦٧



# مراسيم سلطانية



## مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٢٠/٥٧

### بالموافقة على انضمام سلطنة عمان

إلى بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها ، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ، وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٤/١١٩ بالموافقة على انضمام السلطنة إلى بعض الاتفاقيات الدولية ، وعلى بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية ، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها ، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي ، المحرر في ناغويا بتاريخ ٢٩ من أكتوبر ٢٠١٠م ، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

### رسمنا بما هو آت

#### المادة الأولى

الموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية ، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها ، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي ، وفقا للصيغة المرفقة .

#### المادة الثانية

على جهات الاختصاص إيداع وثيقة الانضمام إلى البروتوكول المشار إليه وفقا لأحكامه .

#### المادة الثالثة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ٥ من شوال سنة ١٤٤١هـ

الموافق : ٢٨ من مايو سنة ٢٠٢٠م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية  
والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها ،  
الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي

إن الأطراف في هذا البروتوكول ،  
بوصفها أطرافاً في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، المشار إليها فيما بعد  
باسم "الاتفاقية" ،  
إذ تشير إلى أن التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية هو  
أحد الأهداف الثلاثة الرئيسية للاتفاقية ، وتسلم بأن البروتوكول يسعى إلى تنفيذ هذا  
الهدف في إطار الاتفاقية ،  
وإذ تؤكد من جديد الحقوق السيادية للدول على مواردها الطبيعية ووفقاً لأحكام  
الاتفاقية ،  
وإذ تشير كذلك إلى المادة (١٥) من الاتفاقية ،  
وإذ تسلم بالمساهمة المهمة التي يقدمها للتنمية المستدامة نقل التكنولوجيا والتعاون ،  
لبناء قدرات البحث والابتكار من أجل إضافة قيمة إلى الموارد الجينية في البلدان النامية ،  
وفقاً للمادتين (١٦ و ١٩) من الاتفاقية ،  
وإذ تسلم بأن التوعية العامة بالقيمة الاقتصادية للنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي  
والتقاسم العادل والمنصف لهذه القيمة الاقتصادية مع رعاة التنوع البيولوجي هما  
حافزان أساسيان لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته ،  
وإذ تعترف بالدور المحتمل للحصول وتقاسم المنافع في المساهمة نحو حفظ التنوع  
البيولوجي واستخدامه المستدام ، والقضاء على الفقر ، والتنمية المستدامة ، وبالتالي  
المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ،  
وإذ تعترف بالصلة بين الحصول على الموارد الجينية ، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع  
الناشئة عن استخدام هذه الموارد ،  
وإذ تسلم بأهمية توفير اليقين القانوني فيما يتعلق بالحصول على الموارد الجينية  
والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها ،

وإذ تسلم كذلك بأهمية تعزيز الإنصاف والعدل في التفاوض لوضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة بين مقدمي الموارد الجينية ومستخدميها ،

وإذ تسلم أيضا بالدور الحيوي الذي تلعبه النساء في الحصول وتقاسم المنافع وتؤكد الحاجة إلى المشاركة الكاملة للنساء في جميع مستويات صنع السياسات وتنفيذها من أجل حفظ التنوع البيولوجي ،

وتصميما منها على مواصلة دعم التنفيذ الفعال لأحكام الحصول وتقاسم المنافع في الاتفاقية ،

وإذ تسلم بأن الحل الابتكاري اللازم لمعالجة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية الذي يحدث في الحالات عبر الحدود أو التي لا يكون من الممكن فيها منح الموافقة المسبقة عن علم أو الحصول عليها ،

وإذ تسلم بأهمية الموارد الجينية للأمن الغذائي ، والصحة العامة ، وحفظ التنوع البيولوجي ، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ،

وإذ تسلم بالطابع الخاص للتنوع البيولوجي الزراعي ، وسماته المميزة ومشاكله التي تحتاج إلى حلول مميزة ،

وإذ تسلم بالاعتماد المتبادل بين جميع البلدان فيما يتعلق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة فضلا عن طابعها الخاص وأهميتها لتحقيق الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم وللتنمية المستدامة للزراعة في سياق التخفيف من وطأة الفقر وتغير المناخ ، واعترافا منها بالدور الأساسي للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في هذا الصدد ،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) الصادرة عن منظمة الصحة العالمية وأهمية ضمان الحصول على مسببات الأمراض البشرية للتأهب في مجال الصحة العامة ولأغراض الاستجابة ،

وإذ تسلم بالأعمال الجارية في المحافل الدولية الأخرى المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع ، وإذ تشير إلى النظام المتعدد الأطراف بشأن الحصول وتقاسم المنافع المنشأ بموجب المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة أنشئ بما يتجانس مع الاتفاقية ،

وإذ تسلم بأن الصكوك الدولية المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع ينبغي أن تدعم بعضها البعض بغية تحقيق أهداف الاتفاقية ،  
وإذ تشير إلى أهمية المادة ( ٨ ) ( ي ) من الاتفاقية من حيث اتصالها بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال هذه المعارف ،  
وإذ تلاحظ العلاقة المتبادلة بين الموارد الجينية والمعارف التقليدية ، وطبيعتها التي لا تنفصم بالنسبة للمجتمعات الأصلية والمحلية ، وأهمية المعارف التقليدية لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته ، ولسبل العيش المستدامة لهذه المجتمعات ،  
وإذ تسلم بتنوع الظروف التي تحوز أو تمتلك فيها المجتمعات الأصلية والمحلية المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية ،  
وإذ تأخذ بعين الاعتبار حق المجتمعات الأصلية والمحلية في تعريف الحائزين الشرعيين داخل مجتمعاتها لمعارفها التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية ،  
وإذ تسلم كذلك بالظروف الفريدة التي تمتلك فيها البلدان معارف تقليدية مرتبطة بالموارد الجينية ، التي قد تكون شفوية أو موثقة أو في أشكال أخرى ، مما يعكس تراثا ثقافيا غنيا يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ،  
وإذ تلاحظ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ،  
وإذ تؤكد على أنه ليس في هذا البروتوكول ما يفسر على أنه يقلل أو يلغي الحقوق المملوكة للمجتمعات الأصلية والمحلية ،  
قد اتفقت على ما يلي :

## المادة ( ١ )

### الهدف

إن الهدف من هذا البروتوكول هو التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية ، بما في ذلك عن طريق الحصول بصورة ملائمة على الموارد الجينية ونقل التكنولوجيات ذات الصلة بصورة ملائمة ، مع الأخذ في الحسبان جميع الحقوق على هذه الموارد والتكنولوجيات ، وعن طريق التمويل الملائم ، مما يسهم بالتالي في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته .



## المادة ( ٢ )

### استخدام المصطلحات

تسري على هذا البروتوكول المصطلحات المعرفة في المادة ( ٢ ) من الاتفاقية . وبالإضافة

إلى ما يلي ، لأغراض هذا البروتوكول :

أ - " مؤتمر الأطراف " يعني مؤتمر الأطراف في الاتفاقية ؛

ب - " الاتفاقية " تعني اتفاقية التنوع البيولوجي ؛

ج - " استخدام الموارد الجينية " يعني إجراء البحث والتطوير بشأن التكوين الجيني

و/أو الكيمياء البيولوجي للموارد الجينية ، بما في ذلك من خلال استخدام

التكنولوجية الإحيائية حسبما ورد تعريفها في المادة ( ٢ ) من الاتفاقية ؛

د - " التكنولوجيا الإحيائية " حسب تعريفها في المادة ( ٢ ) من الاتفاقية تعني أية

تطبيقات تكنولوجية تستخدم النظم البيولوجية أو الكائنات الحية أو مشتقاتها

لصنع أو تعديل المنتجات أو العمليات من أجل استخدامات معينة ؛

هـ - " المشتقات " تعني مركبات كيميائية بيولوجية تحدث طبيعياً وتنتج عن التعبير

الجيني أو التمثيل الغذائي لموارد بيولوجية أو جينية ، حتى وإن لم تكن تحتوي

على وحدات وراثية وظيفية .

## المادة ( ٣ )

### مجال التطبيق

يسري هذا البروتوكول على الموارد الجينية في مجال تطبيق المادة ( ١٥ ) من الاتفاقية

وعلى المنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد . ويسري هذا البروتوكول أيضاً على المعارف

التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية الواردة ضمن مجال تطبيق الاتفاقية وعلى المنافع

الناشئة عن استخدام هذه المعارف .

## المادة ( ٤ )

### العلاقة مع الاتفاقات والصكوك الدولية

- ١ - لا تؤثر أحكام هذا البروتوكول على حقوق والتزامات أي طرف ناتجة عن أي اتفاق دولي قائم، إلا إذا كانت ممارسة هذه الحقوق والتزامات ستتسبب في أضرار خطيرة للتنوع البيولوجي أو تهدده . ولا تهدف هذه الفقرة إلى إنشاء هيكل هرمي بين هذا البروتوكول وأي صكوك دولية أخرى .
- ٢ - ليس في هذا البروتوكول ما يمنع الأطراف من الدخول في اتفاقات دولية أخرى ذات صلة وتنفيذها ، بما في ذلك اتفاقات متخصصة أخرى للحصول وتقاسم المنافع ، شريطة أن تدعم أهداف الاتفاقية وهذا البروتوكول ولا تتعارض معها .
- ٣ - ينفذ هذا البروتوكول مع الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بهذا البروتوكول بطريقة داعمة لبعضها البعض . وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للعمل المفيد والجاري ذي الصلة أو الممارسات بموجب الصكوك الدولية والمنظمات الدولية المعنية ، شريطة دعمها لأهداف الاتفاقية وهذا البروتوكول وعدم تعارضها معها .
- ٤ - هذا البروتوكول هو صك تنفيذ أحكام الحصول وتقاسم المنافع في الاتفاقية . وفي الحالات التي ينطبق فيها صك دولي متخصص للحصول وتقاسم المنافع يتماشى مع أهداف الاتفاقية وهذا البروتوكول ولا يتعارض معها ، لا يسري هذا البروتوكول بالنسبة للطرف المتعاقد أو الأطراف المتعاقدة في الصك المتخصص فيما يتعلق بالموارد الجيني المحدد المشمول بالصك المتخصص ولأغراضه .

## المادة ( ٥ )

### التقاسم العادل والمنصف للمنافع

- ١ - وفقا للفقرتين ( ٣ و ٧ ) من المادة ( ١٥ ) من الاتفاقية ، يتم تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية فضلا عن الاستخدامات اللاحقة والتسويق التجاري بطريقة عادلة ومنصفة مع الطرف المقدم لهذه الموارد الذي يكون بلد منشأ هذه الموارد أو مع الطرف الذي حصل على الموارد الجينية وفقا للاتفاقية . ويكون هذا التقاسم بناء على شروط متفق عليها بصورة متبادلة .

٢ - يتخذ كل طرف تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية ، حسب الاقتضاء ، بهدف ضمان تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية التي تحوزها المجتمعات الأصلية والمحلية ، وفقا للتشريع المحلي بخصوص الحقوق المنصوص عليها لهذه المجتمعات الأصلية والمحلية على مواردها الجينية ، تتقاسمها بطريقة عادلة ومنصفة مع المجتمعات المعنية ، استنادا إلى شروط متفق عليها بصورة متبادلة .

٣ - لتنفيذ الفقرة ( ١ ) أعلاه ، يتخذ كل طرف تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية ، حسب الاقتضاء .

٤ - يجوز أن تشمل المنافع على منافع نقدية وغير نقدية ، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر ، المنافع المذكورة في المرفق .

٥ - يتخذ كل طرف تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية ، حسب الاقتضاء ، بهدف تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية بطريقة عادلة ومنصفة مع المجتمعات الأصلية والمحلية الحائزة لهذه المعارف . ويكون هذا التقاسم بناء على شروط متفق عليها بصورة متبادلة .

## المادة ( ٦ )

### الحصول على الموارد الجينية

١ - عند ممارسة الدولة للحقوق السيادية على الموارد الطبيعية ، ورهنا للتشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية للحصول وتقاسم المنافع ، يخضع الحصول على الموارد الجينية لاستخدامها ، للموافقة المسبقة عن علم للطرف المقدم لهذه الموارد الذي يكون بلد منشأ هذه الموارد أو الطرف الذي حصل على الموارد الجينية وفقا للاتفاقية ، ما لم يقرر هذا الطرف خلاف ذلك .

٢ - وفقا للتشريع المحلي ، يتخذ كل طرف تدابير ، حسب الاقتضاء ، بهدف ضمان الحصول على الموافقة المسبقة عن علم أو قبول أو مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية للحصول على الموارد الجينية في الحالات التي يكون لهذه المجتمعات حقوقا منصوص عليها لمنح الحصول على هذه الموارد .

- ٣ - بموجب الفقرة ( ١ ) أعلاه ، يتخذ كل طرف يشترط الموافقة المسبقة عن علم ، ما يلزم من تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية ، حسب الاقتضاء ، من أجل ما يلي :
- أ - النص على اليقين القانوني والوضوح والشفافية في تشريعه المحلي أو متطلباته التنظيمية بشأن الحصول وتقاسم المنافع ؛
- ب - النص على قواعد وإجراءات عادلة وغير تعسفية بشأن الحصول على الموارد الجينية ؛
- ج - توفير المعلومات عن كيفية التقدم بطلب للحصول على الموافقة المسبقة عن علم ؛
- د - النص على قرار كتابي واضح وشفاف من قبل سلطة وطنية مختصة ، بطريقة فعالة من حيث التكاليف وخلال فترة زمنية معقولة ؛
- هـ - النص في وقت الحصول على إصدار تصريح أو ما يعادله كدليل على قرار منح الموافقة المسبقة عن علم ووضع الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة ، وإخطار غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع بذلك ؛
- و - حيثما ينطبق الأمر ، ورهنا بالتشريع المحلي ، تحديد معايير و/أو عمليات للحصول على الموافقة المسبقة عن علم أو القبول والمشاركة للمجتمعات الأصلية والمحلية من أجل الحصول على الموارد الجينية ؛
- ز - وضع قواعد وإجراءات واضحة للإلزام بشروط متفق عليها بصورة متبادلة ووضعها ، ويجب وضع هذه الشروط كتابة ويمكن أن تتضمن ، جملة أمور ، منها :
- ١ - حكما لتسوية المنازعات ؛
- ٢ - شروطا بشأن تقاسم المنافع ، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ؛
- ٣ - شروطا للاستخدام اللاحق من جانب طرف ثالث ، إن وجد ؛
- ٤ - شروطا بشأن التغييرات في النوايا ، عند الاقتضاء .

## المادة ( ٧ )

### الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية

وفقا للقانون المحلي ، يتخذ كل طرف تدابير ، حسب الاقتضاء ، بهدف ضمان الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي تحوزها المجتمعات الأصلية والمحلية بموافقة مسبقة عن علم أو قبول ومشاركة هذه المجتمعات الأصلية والمحلية ، وبإبرام شروط متفق عليها بصورة متبادلة .

## المادة ( ٨ )

### اعتبارات خاصة

على كل طرف القيام بما يلي ، لدى إعداد وتنفيذ تشريعه أو متطلباته التنظيمية بشأن الحصول وتقاسم المنافع :

أ - تهيئة الظروف لتعزيز وتشجيع البحوث التي تسهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ، ولا سيما في البلدان النامية ، بما في ذلك من خلال تدابير مبسطة بشأن الحصول لأغراض البحوث غير التجارية ، مع مراعاة الحاجة إلى معالجة تغير النية لهذه البحوث؛

ب - إيلاء الاعتبار الواجب لحالات الطوارئ الحالية أو الوشيكة ، التي تهدد أو تضر صحة البشر أو الحيوانات أو النباتات ، حسبما يتقرر على المستوى الوطني أو الدولي ، ويجوز أن تأخذ الأطراف في الاعتبار الحاجة إلى الحصول المعجل على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف السريع للمنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد الجينية ، بما في ذلك الحصول على معاملات بتكلفة معقولة لمن يحتاجون إليها ، وخصوصا في البلدان النامية ؛

ج - النظر في أهمية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ودورها الخاص من أجل الأمن الغذائي .

## المادة ( ٩ )

### المساهمة في الحفظ والاستخدام المستدام

تشجع الأطراف المستخدمين والمقدمين على توجيه المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية نحو حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته .

## المادة ( ١٠ )

### الآلية العالمية المتعددة الأطراف لتقاسم المنافع

على الأطراف النظر في الحاجة إلى آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع وأساليب هذه الآلية لمعالجة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي تحدث في حالات عبور الحدود أو التي لا يكون من الممكن منح الموافقة المسبقة عن علم أو الحصول عليها . وتستخدم منافع الموارد الجينية التي يتقاسمها المستخدمون والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية من خلال هذه الآلية لدعم حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته على المستوى العالمي .

## المادة ( ١١ )

### التعاون عبر الحدود

١ - في الحالات التي توجد فيها نفس الموارد الجينية في الموقع الطبيعي داخل إقليم أكثر من طرف واحد ، تسعى هذه الأطراف إلى التعاون ، حسب الاقتضاء ، مع مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية المعنية ، حيثما ينطبق الأمر ، بغية تنفيذ هذا البروتوكول .

٢ - في حالة تقاسم نفس المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية بين مجتمع واحد أو أكثر من المجتمعات الأصلية والمحلية في عدة أطراف ، تسعى هذه الأطراف إلى التعاون ، حسب الاقتضاء ، مع مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية المعنية ، بغية تنفيذ هدف هذا البروتوكول .

## المادة ( ١٢ )

### المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية

١ - تراعي الأطراف في تنفيذ التزاماتها بموجب هذا البروتوكول ، رهنا بالتشريع المحلي ، القوانين العرفية للمجتمعات الأصلية والمحلية ، وبروتوكولاتها وإجراءاتها المجتمعية ، حسب الاقتضاء ، فيما يتعلق بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية .

٢ - تقوم الأطراف بالمشاركة الفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية المعنية ، بإنشاء آليات لإبلاغ المستخدمين المحتملين للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية عن التزاماتهم ، بما في ذلك التدابير التي تتاح من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع للحصول على هذه المعارف والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام هذه المعارف .

٣ - تسعى الأطراف ، حسب الاقتضاء ، إلى دعم إعداد المجتمعات الأصلية والمحلية ، بما في ذلك نساء هذه المجتمعات ، لما يلي :

أ - بروتوكولات مجتمعية فيما يتعلق بالحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام هذه المعارف ؛

ب - متطلبات دنيا للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة لضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية ؛

ج - بنود تعاقدية نموذجية لتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية .

٤ - لا تقيد الأطراف ، بقدر الإمكان لدى تنفيذها هذا البروتوكول ، الاستخدام المألوف للموارد الجينية ، والمعارف التقليدية المرتبطة بها وتبادلها داخل المجتمعات الأصلية والمحلية وفيما بينها وفقا لأهداف الاتفاقية .

### المادة ( ١٣ )

#### نقاط الاتصال الوطنية والسلطات الوطنية المختصة

١ - يعين كل طرف نقطة اتصال وطنية معنية بالحصول وتقاسم المنافع . وتقوم نقطة الاتصال الوطنية بإتاحة المعلومات على النحو التالي :

أ - في حالة مقدمي الطلبات الذين يسعون إلى الحصول على الموارد الجينية ، معلومات عن إجراءات الحصول على الموافقة المسبقة عن علم ووضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة ، بما في ذلك تقاسم المنافع ؛

ب - في حالة مقدمي الطلبات الذين يسعون إلى الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية ، حيثما أمكن ، معلومات عن إجراءات الحصول على الموافقة المسبقة عن علم أو القبول أو المشاركة ، حسب الاقتضاء ، للمجتمعات الأصلية والمحلية ووضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة بما في ذلك تقاسم المنافع ؛

ج - معلومات عن السلطات الوطنية المختصة ، والمجتمعات الأصلية والمحلية المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين .

وتكون نقطة الاتصال الوطنية مسؤولة عن عمليات الاتصال بالأمانة .

٢ - يعين كل طرف سلطة وطنية مختصة واحدة أو أكثر معنية بالحصول وتقاسم المنافع . وتكون السلطات الوطنية المختصة مسؤولة ، وفقا للتدابير التشريعية أو الإدارية أو السياساتية الوطنية الواجبة التطبيق ، عن منح حق الحصول ، أو عند الاقتضاء ، إصدار دليل كتابي يفيد باستيفاء متطلبات الحصول ومسؤولية عن الإبلاغ عن الإجراءات والمتطلبات المنطبقة للحصول على الموافقة المسبقة عن علم وإبرام شروط متفق عليها بصورة متبادلة .

٣ - يجوز لأي طرف أن يعين كيانا واحدا للقيام بكل من مهمتي نقطة الاتصال والسلطة الوطنية المختصة .

٤ - يبلغ كل طرف الأمانة ، في موعد لا يتجاوز تاريخ بدء نفاذ هذا البروتوكول بالنسبة له ، بمعلومات عن وسيلة الاتصال بنقطة الاتصال الوطنية والسلطة أو السلطات الوطنية المختصة لديه ، وفي الحالات التي يعين فيها طرف ما أكثر من سلطة وطنية مختصة واحدة ، عليه أن يرسل إلى الأمانة ، مرفقا باخطاره معلومات ذات صلة عن مسؤوليات كل سلطة من هذه السلطات وحيثما ينطبق الأمر ، تبين هذه المعلومات ، كحد أدنى ، أي سلطة مختصة مسؤولة عن الموارد الجينية المطلوبة . ويبلغ كل طرف الأمانة فورا بأي تغييرات في تعيين نقطة الاتصال الوطنية لديه أو بأي تغيير في وسيلة الاتصال بالسلطة أو السلطات الوطنية المختصة لديه أو مسؤولياتها .

٥ - تتيح الأمانة المعلومات الواردة عملا بالفقرة (٤) أعلاه من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع .



المادة ( ١٤ )

غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع وتقاسم المعلومات

١ - تنشأ بموجب هذا غرفة لتبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع كجزء من آلية غرفة تبادل المعلومات بموجب الفقرة (٣) من المادة (١٨) من الاتفاقية . وتعمل الغرفة كوسيلة لتقاسم المعلومات المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع . وتوفر ، بصفة خاصة ، الحصول على المعلومات ذات الصلة بتنفيذ هذا البروتوكول التي يتيحها كل طرف .

٢ - بدون الإخلال بحماية المعلومات السرية ، يتيح كل طرف لغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع أية معلومات مطلوبة بموجب هذا البروتوكول ، فضلا عن المعلومات المطلوبة عملا بالمقررات التي يتخذها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول . وتشتمل المعلومات على :

- أ - التدابير التشريعية والإدارية والسياساتية بشأن الحصول وتقاسم المنافع ؛
- ب - معلومات عن نقطة الاتصال الوطنية والسلطة أو السلطات الوطنية المختصة ؛
- ج - التصاريح أو ما يعادلها الصادرة عند وقت الحصول كدليل على قرار منح الموافقة المسبقة عن علم وإبرام الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة .
- ٣ - ويجوز أن تتضمن المعلومات الإضافية ما يلي ، إن وجدت وحسب الاقتضاء :
  - أ - السلطات المختصة المعنية للمجتمعات الأصلية والمحلية ، والمعلومات حسبما تقررها ؛

ب - بنود تعاقدية نموذجية

ج - الطرق والأدوات المعدة لرصد الموارد الجينية؛

د - مدونات السلوك وأفضل الممارسات .

٤ - ينظر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول ، في اجتماعه الأول ، في طرق تشغيل غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع ، بما في ذلك التقارير المتعلقة بأنشطتها ، ويتخذ قرارات بشأنها ، وتبقى قيد الاستعراض بعد ذلك .

المادة ( ١٥ )

الامتثال للتشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية المحلية

للحصول وتقاسم المنافع

١ - يتخذ كل طرف تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية ملائمة وفعالة ومتناسبة تنص على أن يتم الحصول على الموارد الجينية المستخدمة داخل ولايته القضائية وفقا للموافقة المسبقة عن علم ومع وضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة ، حسبما ينص عليه التشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية للحصول وتقاسم المنافع للطرف الآخر .

٢ - تتخذ الأطراف تدابير ملائمة وفعالة ومتناسبة لمعالجة حالات عدم الامتثال للتدابير المعتمدة وفقا للفقرة (١) أعلاه .

٣ - تتعاون الأطراف ، إلى أقصى قدر ممكن وحسب الاقتضاء ، في حالات الانتهاك المزعوم للتشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية للحصول وتقاسم المنافع المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه .

المادة ( ١٦ )

الامتثال للتشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية للحصول وتقاسم المنافع

بالنسبة للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية

١ - يتخذ كل طرف تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية ملائمة وفعالة ومتناسبة ، حسب الاقتضاء ، تنص على أن الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية المستخدمة داخل ولايته القضائية يتم وفقا للموافقة المسبقة عن علم أو موافقة وإشراك المجتمعات الأصلية والمحلية ومع وضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة ، حسبما ينص عليه التشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية للحصول وتقاسم المنافع للطرف الآخر الذي توجد به هذه المجتمعات الأصلية والمحلية .

٢ - يتخذ كل طرف تدابير ملائمة وفعالة ومتناسبة لمعالجة حالات عدم الامتثال للتدابير المعتمدة وفقا للفقرة (١) أعلاه .

٣ - تتعاون الأطراف ، إلى أقصى قدر ممكن وحسب الاقتضاء ، في حالات الانتهاك المزعوم للتشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية للحصول وتقاسم المنافع المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه .

## المادة ( ١٧ )

### رصد استخدام الموارد الجينية

١ - لدعم الامتثال ، يتخذ كل طرف ، حسب الاقتضاء ، تدابير لرصد وتعزيز الشفافية بشأن استخدام الموارد الجينية . ويجب أن تشمل هذه التدابير على :  
أ - تعيين نقطة تفتيش واحدة أو أكثر على النحو التالي :

١ - نقاط التفتيش المعينة تجمع أو تستلم ، حسب الحالة ، المعلومات المتصلة بالموافقة المسبقة عن علم ، من مصدر المورد الجيني ، بإبرام الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة ، و/أو استخدام الموارد الجينية ، حسب الاقتضاء ؛

٢ - على كل طرف ، حسب الحالة واعتمادا على الخصائص الخاصة لنقطة التفتيش المعينة ، إلزام مستخدمي الموارد الجينية بتقديم المعلومات المذكورة في الفقرة أعلاه إلى نقطة التفتيش المعينة . ويتخذ كل طرف التدابير الملائمة والفعالة والمتناسبة لمعالجة حالات عدم الامتثال ؛

٣ - تكون هذه المعلومات ، بما فيها من شهادات الامتثال المعترف بها دوليا ، عند توافرها ، بدون إخلال لحماية المعلومات السرية ، ويجب تقديمها إلى السلطات الوطنية المختصة ، وإلى الطرف الذي يقدم الموافقة المسبقة عن علم وإلى غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع ، حسب الاقتضاء ؛

٤ - يجب أن تكون نقاط التفتيش فعالة وينبغي أن تكون مهامها متصلة بتنفيذ الفقرة الفرعية (أ) هذه . وينبغي أن تكون متصلة باستخدام الموارد الجينية ، أو بجمع المعلومات ذات الصلة في المراحل التي تشمل أيا من مراحل البحوث أو التطوير أو الابتكار أو قبل التسويق التجاري أو مرحلة التسويق التجاري .

ب - تشجيع مستخدمي ومقدمي الموارد الجينية على إدراج أحكام في الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة لتقاسم المعلومات بشأن تنفيذ هذه الشروط ، بما في ذلك من خلال متطلبات الإبلاغ ؛

ج - التشجيع على استخدام أدوات ونظم اتصال فعالة من حيث التكاليف .

٢ - يشكل أي تصريح يصدر وفقا للفقرة (٣)(هـ) من المادة (٦) ، أو ما يعادله ، ويتاح إلى غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع ، يشكل شهادة امتثال معترفا بها دوليا .

٣ - تكون شهادة الامتثال المعترف بها دوليا دليلا على أن المورد الجيني الذي تشمله قد تم الحصول عليه وفقا للموافقة المسبقة عن علم ، وبإبرام شروط متفق عليها بصورة متبادلة ، حسبما ينص عليه التشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية للحصول وتقاسم المنافع في الطرف الذي يقدم الموافقة المسبقة عن علم .

٤ - يجب أن تتضمن الشهادة المعترف بها دوليا المعلومات التالية كحد أدنى عندما لا تكون سرية :

أ - اسم السلطة التي أصدرتها ؛

ب - تاريخ الإصدار ؛

ج - المقدم ؛

د - رمز فريد لتعريف الشهادة ؛

هـ - الشخص أو الكيان الذي منحت الموافقة المسبقة عن علم له ؛

و - الموضوع الوارد أو الموارد الجينية المشمولة في الشهادة ؛

ز - تأكيدا يفيد بإبرام الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة ؛

ح - تأكيدا يفيد بالحصول على موافقة مسبقة عن علم ؛

ط - الاستخدام التجاري و/أو الاستخدام غير التجاري .

المادة ( ١٨ )

الامتثال للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة

١ - على كل طرف ، لدى تنفيذه للفقرة (٣) (ز) (١) من المادة (٦) ، والمادة (٧) ، أن يشجع مقدمي ومستخدمي الموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية على إدراج أحكام بشأن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة ، حسب الاقتضاء ، لتغطية تسوية المنازعات ، وتتضمن هذه الأحكام :

أ - الولاية القضائية التي ستخضع لها أي عمليات لتسوية المنازعات ؛

ب - القانون الواجب التطبيق ؛ و/أو

ج - خيارات لتسوية المنازعات بطرق بديلة ، مثل الوساطة أو التحكيم .

٢ - يكفل كل طرف إتاحة إمكانية اللجوء إلى العدالة بموجب نظمه القانونية ، بما يتفق ومتطلبات الولاية القضائية المطبقة ، في حالات المنازعات الناشئة عن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة .

٣ - يتخذ كل طرف تدابير فعالة ، عند الاقتضاء ، فيما يتعلق بما يلي :

أ - اللجوء إلى العدالة ؛

ب - استخدام آليات فيما يتعلق بالاعتراف المتبادل بالأحكام وقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها .

٤ - يستعرض مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول فعالية هذه المادة وفقا للمادة (٣١) من هذا البروتوكول .

المادة ( ١٩ )

البنود التعاقدية النموذجية

١ - يشجع كل طرف ، حسب الاقتضاء ، على إعداد وتحديث واستخدام بنود تعاقدية نموذجية قطاعية ومتعددة القطاعات للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة .

٢ - يجري مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول تقييما دوريا لاستخدام البنود التعاقدية النموذجية القطاعية ومتعددة القطاعات .

## المادة ( ٢٠ )

### مدونات السلوك والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير

١ - يشجع كل طرف ، حسب الاقتضاء ، على إعداد وتحديث واستخدام مدونات السلوك الطوعية والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير فيما يتعلق بالحصول وتقاسم المنافع .

٢ - يجري مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول تقييماً دورياً لاستخدام مدونات السلوك الطوعية والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير وينظر في اعتماد مدونات السلوك والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير المحددة .

## المادة ( ٢١ )

### زيادة التوعية

يتخذ كل طرف تدابير لزيادة التوعية بأهمية الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية ، والمسائل المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع . ويجوز أن تشمل هذه التدابير على ما يلي ، ضمن جملة أمور :

أ - لترويج لهذا البروتوكول ، بما في ذلك هدفه ؛

ب - تنظيم اجتماعات للمجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المعنيين ؛

ج - إنشاء وصيانة مكتب مساعدة للمجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المعنيين ؛

د - نشر المعلومات من خلال غرفة وطنية لتبادل المعلومات ؛

هـ - تشجيع مدونات السلوك الطوعية والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير بالتشاور مع المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المعنيين ؛

و - تشجيع ، حسب الاقتضاء ، التبادل المحلي والإقليمي والدولي للخبرات ؛

ز - تثقيف وتدريب مستخدمي ومقدمي الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية حول التزاماتهم المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع ؛

ح - مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ هذا البروتوكول ؛

ط - زيادة التوعية بالبروتوكولات والإجراءات المجتمعية للمجتمعات الأصلية والمحلية .

## المادة ( ٢٢ )

### القدرات

١ - تتعاون الأطراف في بناء القدرات ، وتنمية القدرات وتعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسسية لتنفيذ هذا البروتوكول على نحو فعال في الأطراف من البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها ، والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي ، بما في ذلك من خلال المؤسسات والمنظمات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية القائمة . وفي هذا السياق ، ينبغي للأطراف أن تيسر مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المعنيين ، بما فيهم المنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص .

٢ - يجب أن تؤخذ في الاعتبار التام احتياجات الأطراف من البلدان النامية ، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها ، والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي ، إلى موارد مالية وفقاً للأحكام ذات الصلة في الاتفاقية ، وذلك لبناء وتنمية القدرات من أجل تنفيذ هذا البروتوكول .

٣ - على الأطراف من البلدان النامية ، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها ، والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي ، أن تحدد احتياجاتها وأولوياتها الوطنية من حيث القدرات من خلال تقييمات ذاتية للقدرات الوطنية ، كأساس للتدابير الملائمة ، فيما يتعلق بتنفيذ هذا البروتوكول . وعند القيام بذلك ، ينبغي أن تدعم هذه الأطراف احتياجات وأولويات المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المعنيين من حيث بناء القدرات ، حسبما تحددها ومع التشديد على احتياجات وأولويات النساء من القدرات .

- ٤ - من أجل دعم تنفيذ هذا البروتوكول ، يجوز أن تتناول بناء وتنمية القدرات المجالات الرئيسية التالية ضمن غيرها :
- أ - القدرة على تنفيذ التزامات هذا البروتوكول والامتثال لها ؛
- ب - القدرة على التفاوض لوضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة ؛
- ج - القدرة على إعداد وتطبيق وإنفاذ تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية محلية بشأن الحصول وتقاسم المنافع ؛
- د - قدرة البلدان على تطوير قدرات الأبحاث الوطنية لديها من أجل إضافة قيمة لمواردها الجينية .
- ٥ - يجوز أن تشمل التدابير المتخذة وفقا للفقرات من (١) إلى (٤) أعلاه على ما يلي ، ضمن جملة أمور :
- أ - التطوير القانوني والمؤسسي ؛
- ب - تعزيز الإنصاف والعدالة في المفاوضات ، مثل التدريب على التفاوض حول شروط متفق عليها بصورة متبادلة ؛
- ج - رصد وإنفاذ الامتثال ؛
- د - استخدام أفضل أدوات الاتصال والنظم القائمة على الإنترنت المتاحة في أنشطة الحصول وتقاسم المنافع ؛
- هـ - تطوير واستخدام طرائق تقدير القيمة ؛
- و - التنقيب البيولوجي وما يرتبط من بحوث ودراسات تصنيفية ؛
- ز - نقل التكنولوجيا ، والبنية التحتية والقدرة التقنية على تسهيل استدامة نقل التكنولوجيا هذا ؛
- ح - تعزيز مساهمة أنشطة الحصول وتقاسم المنافع في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته ؛
- ط - تدابير خاصة لزيادة قدرات أصحاب المصلحة المعنيين بالعلاقة إلى الحصول وتقاسم المنافع ؛



ي - تدابير خاصة لزيادة قدرات المجتمعات الأصلية والمحلية مع التركيز على تعزيز قدرات نساء هذه المجتمعات فيما يتعلق بالحصول على الموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية .

٦ - ينبغي تقديم المعلومات عن مبادرات بناء وتنمية القدرات المتخذة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ، وفقا للفقرات (١) إلى (٥) أعلاه ، إلى غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع بغية تعزيز أوجه التآزر والتنسيق بشأن بناء وتنمية القدرات المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع .

#### المادة ( ٢٣ )

##### نقل التكنولوجيا والتعاون

تتعاون الأطراف ، وفقا للمواد (١٥) و(١٦) و(١٨) و(١٩) من الاتفاقية ، وتساهم في برامج البحث والتطوير التقني والعلمي ، بما في ذلك أنشطة البحوث في مجال التكنولوجيا الأحيائية ، كوسيلة لتحقيق هدف هذا البروتوكول . وتقوم الأطراف بتعزيز وتشجيع الحصول على التكنولوجيا ونقلها إلى الأطراف من البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها ، والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي ، من أجل التمكين من تطوير وتعزيز قاعدة تكنولوجية وعلمية سليمة ومستمرة لتحقيق أهداف الاتفاقية وهذا البروتوكول . ويجب أن تتم هذه الأنشطة التعاونية ، حيثما أمكن ، في ومع الطرف أو الأطراف المقدمة للموارد الجينية التي هي بلد أو بلدان منشأ هذه الموارد الجينية أو الطرف أو الأطراف التي حصلت على الموارد الجينية وفقا للاتفاقية .

#### المادة ( ٢٤ )

##### غير الأطراف

تقوم الأطراف بتشجيع غيرها على الانضمام إلى هذا البروتوكول والمساهمة بمعلومات مناسبة في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع .

#### المادة ( ٢٥ )

##### الآلية المالية والموارد المالية

١ - تراعي الأطراف أحكام المادة (٢٠) من الاتفاقية عند النظر في الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذا البروتوكول .

- ٢ - تكون الآلية المالية للاتفاقية هي الآلية المالية لهذا البروتوكول .
- ٣ - فيما يتعلق ببناء وتنمية القدرات المشار إليها في المادة (٢٢) من هذا البروتوكول ، يراعي مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول ، عند تقديم إرشاد يتعلق بالآلية المالية المشار إليها في الفقرة (٢) أعلاه ، لكي ينظر فيه مؤتمر الأطراف ، حاجة الأطراف من البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها ، والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي ، إلى موارد مالية ، فضلا عن الاحتياجات والأولويات للقدرات للمجتمعات الأصلية والمحلية ، بما فيها نساء هذه المجتمعات .
- ٤ - في سياق الفقرة (١) أعلاه ، تراعي الأطراف أيضا احتياجات الأطراف من البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها ، والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي ، في جهودها الرامية إلى تحديد وتنفيذ متطلبات بناء وتنمية القدرات لديها لأغراض تنفيذ هذا البروتوكول .
- ٥ - ينطبق الإرشاد الموجه إلى الآلية المالية للاتفاقية في المقررات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف ، بما فيها تلك الموافق عليها قبل اعتماد هذا البروتوكول ، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال ، على أحكام هذه المادة .
- ٦ - يجوز أيضا أن تقدم الأطراف من البلدان المتقدمة موارد مالية وغيرها من الموارد لتنفيذ أحكام هذا البروتوكول من خلال قنوات ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف ، وأن تستفيد منها الأطراف من البلدان النامية والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي .

#### المادة ( ٢٦ )

#### مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول

- ١ - يعمل مؤتمر الأطراف كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول .
- ٢ - يجوز للأطراف في الاتفاقية التي ليست أطرافا في هذا البروتوكول ، أن تشارك بصفة مراقب في مداولات أي اجتماع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول . وعندما يعمل مؤتمر الأطراف كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول ، يكون اتخاذ القرارات بموجب هذا البروتوكول وفقا على الأطراف فيه .

٣ - عندما يعمل مؤتمر الأطراف كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول ، يستبدل أي عضو من أعضاء مكتب مؤتمر الأطراف يمثل طرفا في الاتفاقية ، ولكن لا يكون في ذلك الوقت طرفا في هذا البروتوكول ، بعضو تنتخبه الأطراف في هذا البروتوكول من بينها .

٤ - يبقى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول تنفيذ هذا البروتوكول قيد الاستعراض الدوري ويتخذ ، في حدود ولايته ، المقررات الضرورية لتعزيز تنفيذه على نحو فعال . ويؤدي الوظائف المحددة له بموجب هذا البروتوكول ويقوم بما يلي :

أ - رفع توصيات بشأن أي مسائل ضرورية لتنفيذ هذا البروتوكول ؛

ب - إنشاء الهيئات الفرعية حسبما تكون ضرورية لتنفيذ هذا البروتوكول ؛

ج - السعي حيثما يكون ملائما ، إلى الحصول على الخدمات والمعلومات التي تقدمها المنظمات الدولية والهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية المختصة واستخدامها والتعاون معها ؛

د - تحديد شكل ووتيرة إرسال المعلومات التي يتعين تقديمها وفقا للمادة (٢٩) من هذا البروتوكول ، والنظر في هذه المعلومات فضلا عن التقارير التي تقدمها أية هيئة فرعية ؛

هـ - النظر حسب الاقتضاء في التعديلات على هذا البروتوكول ومرفقه ، فضلا عن أي مرفقات إضافية لهذا البروتوكول ، واعتمادها ، التي تعتبر ضرورية لتنفيذ هذا البروتوكول ؛

و - ممارسة أية وظائف أخرى قد تكون مطلوبة لتنفيذ هذا البروتوكول .

٥ - يطبق النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف والقواعد المالية للاتفاقية ، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال ، بموجب هذا البروتوكول ، باستثناء إذا قرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول خلاف ذلك بتوافق الآراء .

٦ - تعقد الأمانة أول اجتماع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول بالاقتران مع الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف المقرر عقده بعد

تاريخ بدء نفاذ هذا البروتوكول . وتعقد الاجتماعات العادية اللاحقة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول بالاقتران مع الاجتماعات العادية لمؤتمر الأطراف ، ما لم يقرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول خلاف ذلك .

٧ - تعقد الاجتماعات الاستثنائية لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول في أوقات أخرى حسبما يرى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول ذلك ضروريا ، أو بناء على طلب مكتوب من أي طرف ، شريطة أن يحظى الطلب بتأييد من ثلث الأطراف على الأقل في غضون ستة أشهر من إرسال الأمانة للطلب إلى الأطراف .

٨ - يجوز أن تكون الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فضلا عن أي دولة عضو فيها أو مراقب عنها ، ليست طرفا في الاتفاقية ، ممثلة بصفة مراقب في اجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول . ويجوز لأي هيئة أو وكالة سواء وطنية أو دولية أو حكومية أو غير حكومية ذات اختصاص في المسائل المشمولة بهذا البروتوكول ، وتكون قد أبلغت الأمانة برغبتها في حضور اجتماع من اجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول ، أن تحظر على هذا الأساس ، ما لم يعترض ثلث الأطراف الحاضرين على الأقل . ويخضع قبول ومشاركة المراقبين إلى النظام الداخلي المشار إليه في الفقرة (٥) أعلاه ، باستثناء ما هو منصوص عليه خلاف ذلك في هذه المادة .

## المادة ( ٢٧ )

### الهيئات الفرعية

١ - يجوز لأي هيئة فرعية تنشئها الاتفاقية أو تنشأ بموجبها ، أن تخدم هذا البروتوكول ، بما في ذلك عملا بمقرر يتخذه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول . ويحدد هذا المقرر المهام الواجب تنفيذها .

- ٢ - يجوز للأطراف في الاتفاقية والتي ليست أطرافاً في هذا البروتوكول أن تشارك بصفة مراقب في مداولات أي اجتماع من اجتماعات تلك الهيئات الفرعية . وعندما تعمل هيئة فرعية في الاتفاقية كهيئة فرعية لهذا البروتوكول ، يكون اتخاذ القرارات بموجب هذا البروتوكول وقفاً على الأطراف في هذا البروتوكول .
- ٣ - عندما تؤدي هيئة فرعية تابعة للاتفاقية وظائفها فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بهذا البروتوكول ، يستبدل أي عضو من أعضاء مكتب هذه الهيئة الفرعية يمثل طرفاً في الاتفاقية ، ولكن لا يكون في ذلك الوقت طرفاً في هذا البروتوكول ، بعضو تنتخبه الأطراف في هذا البروتوكول من بينها .

#### المادة ( ٢٨ )

##### الأمانة

- ١ - تعمل الأمانة المنشأة بموجب المادة (٢٤) من الاتفاقية ، كأمانة لهذا البروتوكول .
- ٢ - تنطبق الفقرة (١) من المادة (٢٤) من الاتفاقية بشأن وظائف الأمانة على هذا البروتوكول ، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال .
- ٣ - تتحمل الأطراف في هذا البروتوكول تكاليف خدمات الأمانة متى كانت مستقلة وبيت مؤتمر الأطراف الذي يعمل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول في اجتماعه الأول ، في ترتيبات الميزانية الضرورية لتحقيق هذا الغرض .

#### المادة ( ٢٩ )

##### الرصد والإبلاغ

يقوم كل طرف برصد تنفيذ التزاماته بموجب هذا البروتوكول ، وإبلاغ مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول ، على فترات وفي أشكال يحددها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول ، بالتدابير التي اتخذها لتنفيذ هذا البروتوكول .

### المادة ( ٣٠ )

#### إجراءات وآليات لتعزيز الامتثال لهذا البروتوكول

يقوم مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول في اجتماعه الأول ، ببحث واعتماد إجراءات تعاونية وآليات مؤسسية لتشجيع الامتثال لأحكام هذا البروتوكول ومعالجة حالات عدم الامتثال . وتشمل هذه الإجراءات والآليات أحكاما لإسداء المشورة أو تقديم المساعدة ، حسب الاقتضاء . وتكون هذه الإجراءات والآليات مستقلة ، ولا تخل بإجراءات وآليات تسوية المنازعات بموجب المادة (٢٧) من الاتفاقية .

### المادة ( ٣١ )

#### التقييم والاستعراض

يجري مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول ، تقييما لفعالية البروتوكول بعد أربع سنوات من بدء نفاذ هذا البروتوكول وبعد ذلك على فترات يقررها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول .

### المادة ( ٣٢ )

#### التوقيع

يفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول أمام الأطراف في الاتفاقية بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٢ فبراير/شباط ٢٠١١ إلى ١ فبراير/شباط ٢٠١٢ .

### المادة ( ٣٣ )

#### بدء النفاذ

١ - يبدأ نفاذ هذا البروتوكول في اليوم التسعين من تاريخ إيداع الصك الخمسين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام للدول أو منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي الأطراف في الاتفاقية .

٢ - يبدأ نفاذ هذا البروتوكول لأي دولة أو منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمي ، تصدق على هذا البروتوكول أو تقبله أو توافق عليه أو تنضم إليه بعد إيداع الصك الخمسين المشار إليه في الفقرة (١) ، في اليوم التسعين من التاريخ الذي تودع فيه تلك الدولة أو منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمي صك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها ، أو في التاريخ الذي يبدأ فيه نفاذ هذه الاتفاقية للدولة أو منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمي ، أيهما أبعد .

٣- لأغراض الفقرتين (١) و(٢) أعلاه، لا يعد أي صك تودعه منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمي وثيقة إضافية للوثائق المودعة من قبل الدول الأعضاء في تلك المنظمة .

#### المادة ( ٣٤ )

##### التحفظات

لا يجوز إبداء تحفظات على هذا البروتوكول .

#### المادة ( ٣٥ )

##### الانسحاب

١ - يجوز لأي طرف الانسحاب من هذا البروتوكول بتقديم إخطار كتابي إلى الوديع في أي وقت بعد مضي سنتين من تاريخ بدء نفاذ هذا البروتوكول بالنسبة لذلك الطرف .

٢ - يصبح الانسحاب نافذا بعد انقضاء سنة واحدة على تلقي الوديع لإخطار الانسحاب ، أو في أي تاريخ لاحق حسبما يتحدد في إخطار الانسحاب .

#### المادة ( ٣٦ )

##### النصوص ذات الحجية

يودع لدى الأمين العام للأمم المتحدة أصل هذا البروتوكول ، الذي تتساوى نصوصه الإسبانية والإنجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية من حيث الحجية .

وإثباتا لما تقدم ، قام الموقعون أدناه ، المفوضون لهذا الغرض حسب الأصول ، بالتوقيع على هذا البروتوكول في التواريخ المحددة .

تحرر في ناغويا في اليوم التاسع والعشرين من شهر أكتوبر/تشرين الأول عام ألفين وعشرة .

## المرفق

### المنافع النقدية وغير النقدية

- ١ - يجوز أن تشمل المنافع النقدية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :
  - أ - رسوم/رسوم الحصول على كل عينة تم جمعها أو الحصول عليها ؛
  - ب - مدفوعات مقدمة ؛
  - ج - دفعات على مراحل محددة ؛
  - د - دفع إتاوات ؛
  - هـ - رسوم الترخيص في حالة التسويق التجاري ؛
  - و - رسوم خاصة يجب دفعها إلى الصناديق الاستثنائية التي تساند حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ؛
  - ز - الرواتب والشروط التفضيلية حيثما يكن متفقا عليها بصورة متبادلة ؛
  - ح - تمويل البحوث ؛
  - ط - المشاريع المشتركة ؛
  - ي - الملكية المشتركة لحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة .
- ٢ - يجوز أن تشمل المنافع غير النقدية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :
  - أ - تقاسم نتائج البحث والتطوير ؛
  - ب - التعاون والمساهمة في برامج البحث والتطوير العلميين ، خصوصا أنشطة البحث في التكنولوجيا الإحيائية ، لدى الطرف المقدم للموارد الجينية إذا أمكن ذلك ؛
  - ج - المشاركة في تطوير المنتجات ؛
  - د - التعاون والمساعدة والإسهام في التثقيف والتدريب ؛
  - هـ - السماح بالدخول إلى مرافق الموارد الجينية خارج الموقع الطبيعي وإلى قواعد البيانات ؛



و - نقل المعارف والتكنولوجيا إلى مقدم الموارد الجينية بشروط عادلة وبأنسب الشروط ، بما في ذلك شروط ميسرة وتفضيلية يتفق عليها ، وخصوصا فيما يتعلق بالمعارف والتكنولوجيا التي تستعمل الموارد الجينية ، بما في ذلك التكنولوجيا الأحيائية ، أو التي تتصل بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ؛

ز - تعزيز القدرات على نقل التكنولوجيا ؛

ح - بناء القدرات المؤسسية ؛

ط - الموارد البشرية والمادية لتعزيز القدرات على إدارة وإنفاذ لوائح الحصول ؛

ي - التدريب المتعلق بالموارد الجينية بمشاركة كاملة من البلدان المقدمة للموارد الجينية ، وإن أمكن لدى تلك البلدان ؛

ك - الحصول على المعلومات العلمية المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ، بما في ذلك قوائم الجرد البيولوجية والدراسات التصنيفية ؛

ل - الإسهامات في الاقتصاد المحلي ؛

م - البحوث الموجهة نحو الاحتياجات ذات الأولوية ، مثل الصحة والأمن الغذائي ، مع مراعاة الاستخدامات المحلية للموارد الجينية في الطرف المقدم للموارد الجينية ؛

ن - العلاقات المؤسسية والمهنية التي يمكن أن تترتب على اتفاق الحصول وتقاسم المنافع وما يتبعه من أنشطة تعاونية ؛

س - فوائد الأمن الغذائي والمعيشي ؛

ع - الاعتراف الاجتماعي ؛

ف - الملكية المشتركة لحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة .

## مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٢٠/٥٨

### بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،  
وعلى اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق المحررة في كوماموتو في اليابان بتاريخ ١٠ من أكتوبر ٢٠١٣م ،  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

#### رسمنا بما هو آت

#### المادة الأولى

الموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق ، وفقاً للصيغة المرفقة .

#### المادة الثانية

على جهات الاختصاص إيداع وثيقة الانضمام إلى الاتفاقية المشار إليها وفقاً لأحكامها .

#### المادة الثالثة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ٥ من شوال سنة ١٤٤١هـ

الموافق : ٢٨ من مايو سنة ٢٠٢٠م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

## Minamata Convention on Mercury

The Parties to this Convention,

*Recognizing* that mercury is a chemical of global concern owing to its long-range atmospheric transport, its persistence in the environment once anthropogenically introduced, its ability to bioaccumulate in ecosystems and its significant negative effects on human health and the environment,

*Recalling* decision 25/5 of 20 February 2009 of the Governing Council of the United Nations Environment Programme to initiate international action to manage mercury in an efficient, effective and coherent manner,

*Recalling* paragraph 221 of the outcome document of the United Nations Conference on Sustainable Development “The future we want”, which called for a successful outcome of the negotiations on a global legally binding instrument on mercury to address the risks to human health and the environment,

*Recalling* the United Nations Conference on Sustainable Development’s reaffirmation of the principles of the Rio Declaration on Environment and Development, including, inter alia, common but differentiated responsibilities, and acknowledging States’ respective circumstances and capabilities and the need for global action,

*Aware* of the health concerns, especially in developing countries, resulting from exposure to mercury of vulnerable populations, especially women, children, and, through them, future generations,

*Noting* the particular vulnerabilities of Arctic ecosystems and indigenous communities because of the biomagnification of mercury and contamination of traditional foods, and concerned about indigenous communities more generally with respect to the effects of mercury,

*Recognizing* the substantial lessons of Minamata Disease, in particular the serious health and environmental effects resulting from the mercury pollution, and the need to ensure proper management of mercury and the prevention of such events in the future,

*Stressing* the importance of financial, technical, technological, and capacity-building support, particularly for developing countries, and countries with economies in transition, in order to strengthen national capabilities for the management of mercury and to promote the effective implementation of the Convention,

*Recognizing also* the activities of the World Health Organization in the protection of human health related to mercury and the roles of relevant multilateral environmental agreements, especially the Basel Convention on the Control of Transboundary Movements of Hazardous Wastes and Their Disposal and the Rotterdam Convention on the Prior Informed Consent Procedure for Certain Hazardous Chemicals and Pesticides in International Trade,

*Recognizing* that this Convention and other international agreements in the field of the environment and trade are mutually supportive,

*Emphasizing* that nothing in this Convention is intended to affect the rights and obligations of any Party deriving from any existing international agreement,

*Understanding* that the above recital is not intended to create a hierarchy between this Convention and other international instruments,

*Noting* that nothing in this Convention prevents a Party from taking additional domestic measures consistent with the provisions of this Convention in an effort to protect human health and the environment from exposure to mercury in accordance with that Party’s other obligations under applicable international law,

Have agreed as follows:

### Article 1 Objective

The objective of this Convention is to protect the human health and the environment from anthropogenic emissions and releases of mercury and mercury compounds.

## Article 2

### Definitions

For the purposes of this Convention:

- (a) “Artisanal and small-scale gold mining” means gold mining conducted by individual miners or small enterprises with limited capital investment and production;
- (b) “Best available techniques” means those techniques that are the most effective to prevent and, where that is not practicable, to reduce emissions and releases of mercury to air, water and land and the impact of such emissions and releases on the environment as a whole, taking into account economic and technical considerations for a given Party or a given facility within the territory of that Party. In this context:
- (i) “Best” means most effective in achieving a high general level of protection of the environment as a whole;
- (ii) “Available” techniques means, in respect of a given Party and a given facility within the territory of that Party, those techniques developed on a scale that allows implementation in a relevant industrial sector under economically and technically viable conditions, taking into consideration the costs and benefits, whether or not those techniques are used or developed within the territory of that Party, provided that they are accessible to the operator of the facility as determined by that Party; and
- (iii) “Techniques” means technologies used, operational practices and the ways in which installations are designed, built, maintained, operated and decommissioned;
- (c) “Best environmental practices” means the application of the most appropriate combination of environmental control measures and strategies;
- (d) “Mercury” means elemental mercury (Hg(0), CAS No. 7439-97-6);
- (e) “Mercury compound” means any substance consisting of atoms of mercury and one or more atoms of other chemical elements that can be separated into different components only by chemical reactions;
- (f) “Mercury-added product” means a product or product component that contains mercury or a mercury compound that was intentionally added;
- (g) “Party” means a State or regional economic integration organization that has consented to be bound by this Convention and for which the Convention is in force;
- (h) “Parties present and voting” means Parties present and casting an affirmative or negative vote at a meeting of the Parties;
- (i) “Primary mercury mining” means mining in which the principal material sought is mercury;
- (j) “Regional economic integration organization” means an organization constituted by sovereign States of a given region to which its member States have transferred competence in respect of matters governed by this Convention and which has been duly authorized, in accordance with its internal procedures, to sign, ratify, accept, approve or accede to this Convention; and
- (k) “Use allowed” means any use by a Party of mercury or mercury compounds consistent with this Convention, including, but not limited to, uses consistent with Articles 3, 4, 5, 6 and 7.

## Article 3

### Mercury supply sources and trade

1. For the purposes of this Article:

- (a) References to “mercury” include mixtures of mercury with other substances, including alloys of mercury, with a mercury concentration of at least 95 per cent by weight; and
- (b) “Mercury compounds” means mercury (I) chloride (known also as calomel), mercury (II) oxide, mercury (II) sulphate, mercury (II) nitrate, cinnabar and mercury sulphide.

2. The provisions of this Article shall not apply to:
  - (a) Quantities of mercury or mercury compounds to be used for laboratory-scale research or as a reference standard; or
  - (b) Naturally occurring trace quantities of mercury or mercury compounds present in such products as non-mercury metals, ores, or mineral products, including coal, or products derived from these materials, and unintentional trace quantities in chemical products; or
  - (c) Mercury-added products.
3. Each Party shall not allow primary mercury mining that was not being conducted within its territory at the date of entry into force of the Convention for it.
4. Each Party shall only allow primary mercury mining that was being conducted within its territory at the date of entry into force of the Convention for it for a period of up to fifteen years after that date. During this period, mercury from such mining shall only be used in manufacturing of mercury-added products in accordance with Article 4, in manufacturing processes in accordance with Article 5, or be disposed in accordance with Article 11, using operations which do not lead to recovery, recycling, reclamation, direct re-use or alternative uses.
5. Each Party shall:
  - (a) Endeavour to identify individual stocks of mercury or mercury compounds exceeding 50 metric tons, as well as sources of mercury supply generating stocks exceeding 10 metric tons per year, that are located within its territory;
  - (b) Take measures to ensure that, where the Party determines that excess mercury from the decommissioning of chlor-alkali facilities is available, such mercury is disposed of in accordance with the guidelines for environmentally sound management referred to in paragraph 3 (a) of Article 11, using operations that do not lead to recovery, recycling, reclamation, direct re-use or alternative uses.
6. Each Party shall not allow the export of mercury except:
  - (a) To a Party that has provided the exporting Party with its written consent, and only for the purpose of:
    - (i) A use allowed to the importing Party under this Convention; or
    - (ii) Environmentally sound interim storage as set out in Article 10; or
  - (b) To a non-Party that has provided the exporting Party with its written consent, including certification demonstrating that:
    - (i) The non-Party has measures in place to ensure the protection of human health and the environment and to ensure its compliance with the provisions of Articles 10 and 11; and
    - (ii) Such mercury will be used only for a use allowed to a Party under this Convention or for environmentally sound interim storage as set out in Article 10.
7. An exporting Party may rely on a general notification to the Secretariat by the importing Party or non-Party as the written consent required by paragraph 6. Such general notification shall set out any terms and conditions under which the importing Party or non-Party provides its consent. The notification may be revoked at any time by that Party or non-Party. The Secretariat shall keep a public register of all such notifications.
8. Each Party shall not allow the import of mercury from a non-Party to whom it will provide its written consent unless the non-Party has provided certification that the mercury is not from sources identified as not allowed under paragraph 3 or paragraph 5 (b).
9. A Party that submits a general notification of consent under paragraph 7 may decide not to apply paragraph 8, provided that it maintains comprehensive restrictions on the export of mercury and has domestic measures in place to ensure that imported mercury is managed in an environmentally sound manner. The Party shall provide a notification of such decision to the Secretariat, including information describing its export restrictions and domestic regulatory measures, as well as information on the quantities and countries of origin of mercury imported from non-Parties. The Secretariat shall maintain a public register of all such notifications. The Implementation and Compliance Committee shall review and evaluate any such notifications and supporting information in accordance with Article 15 and may make recommendations, as appropriate, to the Conference of the Parties.

10. The procedure set out in paragraph 9 shall be available until the conclusion of the second meeting of the Conference of the Parties. After that time, it shall cease to be available, unless the Conference of the Parties decides otherwise by simple majority of the Parties present and voting, except with respect to a Party that has provided a notification under paragraph 9 before the end of the second meeting of the Conference of the Parties.

11. Each Party shall include in its reports submitted pursuant to Article 21 information showing that the requirements of this Article have been met.

12. The Conference of the Parties shall at its first meeting provide further guidance in regard to this Article, particularly in regard to paragraphs 5 (a), 6 and 8, and shall develop and adopt the required content of the certification referred to in paragraphs 6 (b) and 8.

13. The Conference of the Parties shall evaluate whether the trade in specific mercury compounds compromises the objective of this Convention and consider whether specific mercury compounds should, by their listing in an additional annex adopted in accordance with Article 27, be made subject to paragraphs 6 and 8.

#### Article 4

#### Mercury-added products

1. Each Party shall not allow, by taking appropriate measures, the manufacture, import or export of mercury-added products listed in Part I of Annex A after the phase-out date specified for those products, except where an exclusion is specified in Annex A or the Party has a registered exemption pursuant to Article 6.

2. A Party may, as an alternative to paragraph 1, indicate at the time of ratification or upon entry into force of an amendment to Annex A for it, that it will implement different measures or strategies to address products listed in Part I of Annex A. A Party may only choose this alternative if it can demonstrate that it has already reduced to a de minimis level the manufacture, import, and export of the large majority of the products listed in Part I of Annex A and that it has implemented measures or strategies to reduce the use of mercury in additional products not listed in Part I of Annex A at the time it notifies the Secretariat of its decision to use this alternative. In addition, a Party choosing this alternative shall:

(a) Report at the first opportunity to the Conference of the Parties a description of the measures or strategies implemented, including a quantification of the reductions achieved;

(b) Implement measures or strategies to reduce the use of mercury in any products listed in Part I of Annex A for which a de minimis value has not yet been obtained;

(c) Consider additional measures to achieve further reductions; and

(d) Not be eligible to claim exemptions pursuant to Article 6 for any product category for which this alternative is chosen.

No later than five years after the date of entry into force of the Convention, the Conference of the Parties shall, as part of the review process under paragraph 8, review the progress and the effectiveness of the measures taken under this paragraph.

3. Each Party shall take measures for the mercury-added products listed in Part II of Annex A in accordance with the provisions set out therein.

4. The Secretariat shall, on the basis of information provided by Parties, collect and maintain information on mercury-added products and their alternatives, and shall make such information publicly available. The Secretariat shall also make publicly available any other relevant information submitted by Parties.

5. Each Party shall take measures to prevent the incorporation into assembled products of mercury-added products the manufacture, import and export of which are not allowed for it under this Article.

6. Each Party shall discourage the manufacture and the distribution in commerce of mercury-added products not covered by any known use of mercury-added products prior to the date of entry into force of the Convention for it, unless an assessment of the risks and benefits of the product demonstrates environmental or human health benefits. A Party shall provide to the Secretariat, as

appropriate, information on any such product, including any information on the environmental and human health risks and benefits of the product. The Secretariat shall make such information publicly available.

7. Any Party may submit a proposal to the Secretariat for listing a mercury-added product in Annex A, which shall include information related to the availability, technical and economic feasibility and environmental and health risks and benefits of the non-mercury alternatives to the product, taking into account information pursuant to paragraph 4.

8. No later than five years after the date of entry into force of the Convention, the Conference of the Parties shall review Annex A and may consider amendments to that Annex in accordance with Article 27.

9. In reviewing Annex A pursuant to paragraph 8, the Conference of the Parties shall take into account at least:

- (a) Any proposal submitted under paragraph 7;
- (b) The information made available pursuant to paragraph 4; and
- (c) The availability to the Parties of mercury-free alternatives that are technically and economically feasible, taking into account the environmental and human health risks and benefits.

## Article 5

### Manufacturing processes in which mercury or mercury compounds are used

1. For the purposes of this Article and Annex B, manufacturing processes in which mercury or mercury compounds are used shall not include processes using mercury-added products, processes for manufacturing mercury-added products or processes that process mercury-containing waste.

2. Each Party shall not allow, by taking appropriate measures, the use of mercury or mercury compounds in the manufacturing processes listed in Part I of Annex B after the phase-out date specified in that Annex for the individual processes, except where the Party has a registered exemption pursuant to Article 6.

3. Each Party shall take measures to restrict the use of mercury or mercury compounds in the processes listed in Part II of Annex B in accordance with the provisions set out therein.

4. The Secretariat shall, on the basis of information provided by Parties, collect and maintain information on processes that use mercury or mercury compounds and their alternatives, and shall make such information publicly available. Other relevant information may also be submitted by Parties and shall be made publicly available by the Secretariat.

5. Each Party with one or more facilities that use mercury or mercury compounds in the manufacturing processes listed in Annex B shall:

- (a) Take measures to address emissions and releases of mercury or mercury compounds from those facilities;
- (b) Include in its reports submitted pursuant to Article 21 information on the measures taken pursuant to this paragraph; and
- (c) Endeavour to identify facilities within its territory that use mercury or mercury compounds for processes listed in Annex B and submit to the Secretariat, no later than three years after the date of entry into force of the Convention for it, information on the number and types of such facilities and the estimated annual amount of mercury or mercury compounds used in those facilities. The Secretariat shall make such information publicly available.

6. Each Party shall not allow the use of mercury or mercury compounds in a facility that did not exist prior to the date of entry into force of the Convention for it using the manufacturing processes listed in Annex B. No exemptions shall apply to such facilities.

7. Each Party shall discourage the development of any facility using any other manufacturing process in which mercury or mercury compounds are intentionally used that did not exist prior to the date of entry into force of the Convention, except where the Party can demonstrate to the satisfaction of the Conference of the Parties that the manufacturing process provides significant environmental and

health benefits and that there are no technically and economically feasible mercury-free alternatives available providing such benefits.

8. Parties are encouraged to exchange information on relevant new technological developments, economically and technically feasible mercury-free alternatives, and possible measures and techniques to reduce and where feasible to eliminate the use of mercury and mercury compounds in, and emissions and releases of mercury and mercury compounds from, the manufacturing processes listed in Annex B.

9. Any Party may submit a proposal to amend Annex B in order to list a manufacturing process in which mercury or mercury compounds are used. It shall include information related to the availability, technical and economic feasibility and environmental and health risks and benefits of the non-mercury alternatives to the process.

10. No later than five years after the date of entry into force of the Convention, the Conference of the Parties shall review Annex B and may consider amendments to that Annex in accordance with Article 27.

11. In any review of Annex B pursuant to paragraph 10, the Conference of the Parties shall take into account at least:

- (a) Any proposal submitted under paragraph 9;
- (b) The information made available under paragraph 4; and
- (c) The availability for the Parties of mercury-free alternatives which are technically and economically feasible taking into account the environmental and health risks and benefits.

## Article 6

### Exemptions available to a Party upon request

1. Any State or regional economic integration organization may register for one or more exemptions from the phase-out dates listed in Annex A and Annex B, hereafter referred to as an "exemption", by notifying the Secretariat in writing:

- (a) On becoming a Party to this Convention; or
- (b) In the case of any mercury-added product that is added by an amendment to Annex A or any manufacturing process in which mercury is used that is added by an amendment to Annex B, no later than the date upon which the applicable amendment enters into force for the Party.

Any such registration shall be accompanied by a statement explaining the Party's need for the exemption.

2. An exemption can be registered either for a category listed in Annex A or B or for a sub-category identified by any State or regional economic integration organization.

3. Each Party that has one or more exemptions shall be identified in a register. The Secretariat shall establish and maintain the register and make it available to the public.

4. The register shall include:

- (a) A list of the Parties that have one or more exemptions;
- (b) The exemption or exemptions registered for each Party; and
- (c) The expiration date of each exemption.

5. Unless a shorter period is indicated in the register by a Party, all exemptions pursuant to paragraph 1 shall expire five years after the relevant phase-out date listed in Annex A or B.

6. The Conference of the Parties may, at the request of a Party, decide to extend an exemption for five years unless the Party requests a shorter period. In making its decision, the Conference of the Parties shall take due account of:

- (a) A report from the Party justifying the need to extend the exemption and outlining activities undertaken and planned to eliminate the need for the exemption as soon as feasible;



(b) Available information, including in respect of the availability of alternative products and processes that are free of mercury or that involve the consumption of less mercury than the exempt use; and

(c) Activities planned or under way to provide environmentally sound storage of mercury and disposal of mercury wastes.

An exemption may only be extended once per product per phase-out date.

7. A Party may at any time withdraw an exemption upon written notification to the Secretariat. The withdrawal of an exemption shall take effect on the date specified in the notification.

8. Notwithstanding paragraph 1, no State or regional economic integration organization may register for an exemption after five years after the phase-out date for the relevant product or process listed in Annex A or B, unless one or more Parties remain registered for an exemption for that product or process, having received an extension pursuant to paragraph 6. In that case, a State or regional economic integration organization may, at the times set out in paragraphs 1 (a) and (b), register for an exemption for that product or process, which shall expire ten years after the relevant phase-out date.

9. No Party may have an exemption in effect at any time after 10 years after the phase-out date for a product or process listed in Annex A or B.

## Article 7

### Artisanal and small-scale gold mining

1. The measures in this Article and in Annex C shall apply to artisanal and small-scale gold mining and processing in which mercury amalgamation is used to extract gold from ore.

2. Each Party that has artisanal and small-scale gold mining and processing subject to this Article within its territory shall take steps to reduce, and where feasible eliminate, the use of mercury and mercury compounds in, and the emissions and releases to the environment of mercury from, such mining and processing.

3. Each Party shall notify the Secretariat if at any time the Party determines that artisanal and small-scale gold mining and processing in its territory is more than insignificant. If it so determines the Party shall:

(a) Develop and implement a national action plan in accordance with Annex C;

(b) Submit its national action plan to the Secretariat no later than three years after entry into force of the Convention for it or three years after the notification to the Secretariat, whichever is later; and

(c) Thereafter, provide a review every three years of the progress made in meeting its obligations under this Article and include such reviews in its reports submitted pursuant to Article 21.

4. Parties may cooperate with each other and with relevant intergovernmental organizations and other entities, as appropriate, to achieve the objectives of this Article. Such cooperation may include:

(a) Development of strategies to prevent the diversion of mercury or mercury compounds for use in artisanal and small-scale gold mining and processing;

(b) Education, outreach and capacity-building initiatives;

(c) Promotion of research into sustainable non-mercury alternative practices;

(d) Provision of technical and financial assistance;

(e) Partnerships to assist in the implementation of their commitments under this Article; and

(f) Use of existing information exchange mechanisms to promote knowledge, best environmental practices and alternative technologies that are environmentally, technically, socially and economically viable.

## Article 8 Emissions

1. This Article concerns controlling and, where feasible, reducing emissions of mercury and mercury compounds, often expressed as “total mercury”, to the atmosphere through measures to control emissions from the point sources falling within the source categories listed in Annex D.
2. For the purposes of this Article:
  - (a) “Emissions” means emissions of mercury or mercury compounds to the atmosphere;
  - (b) “Relevant source” means a source falling within one of the source categories listed in Annex D. A Party may, if it chooses, establish criteria to identify the sources covered within a source category listed in Annex D so long as those criteria for any category include at least 75 per cent of the emissions from that category;
  - (c) “New source” means any relevant source within a category listed in Annex D, the construction or substantial modification of which is commenced at least one year after the date of:
    - (i) Entry into force of this Convention for the Party concerned; or
    - (ii) Entry into force for the Party concerned of an amendment to Annex D where the source becomes subject to the provisions of this Convention only by virtue of that amendment;
  - (d) “Substantial modification” means modification of a relevant source that results in a significant increase in emissions, excluding any change in emissions resulting from by-product recovery. It shall be a matter for the Party to decide whether a modification is substantial or not;
  - (e) “Existing source” means any relevant source that is not a new source;
  - (f) “Emission limit value” means a limit on the concentration, mass or emission rate of mercury or mercury compounds, often expressed as “total mercury”, emitted from a point source.
3. A Party with relevant sources shall take measures to control emissions and may prepare a national plan setting out the measures to be taken to control emissions and its expected targets, goals and outcomes. Any plan shall be submitted to the Conference of the Parties within four years of the date of entry into force of the Convention for that Party. If a Party develops an implementation plan in accordance with Article 20, the Party may include in it the plan prepared pursuant to this paragraph.
4. For its new sources, each Party shall require the use of best available techniques and best environmental practices to control and, where feasible, reduce emissions, as soon as practicable but no later than five years after the date of entry into force of the Convention for that Party. A Party may use emission limit values that are consistent with the application of best available techniques.
5. For its existing sources, each Party shall include in any national plan, and shall implement, one or more of the following measures, taking into account its national circumstances, and the economic and technical feasibility and affordability of the measures, as soon as practicable but no more than ten years after the date of entry into force of the Convention for it:
  - (a) A quantified goal for controlling and, where feasible, reducing emissions from relevant sources;
  - (b) Emission limit values for controlling and, where feasible, reducing emissions from relevant sources;
  - (c) The use of best available techniques and best environmental practices to control emissions from relevant sources;
  - (d) A multi-pollutant control strategy that would deliver co-benefits for control of mercury emissions;
  - (e) Alternative measures to reduce emissions from relevant sources.
6. Parties may apply the same measures to all relevant existing sources or may adopt different measures in respect of different source categories. The objective shall be for those measures applied by a Party to achieve reasonable progress in reducing emissions over time.

7. Each Party shall establish, as soon as practicable and no later than five years after the date of entry into force of the Convention for it, and maintain thereafter, an inventory of emissions from relevant sources.
8. The Conference of the Parties shall, at its first meeting, adopt guidance on:
- (a) Best available techniques and on best environmental practices, taking into account any difference between new and existing sources and the need to minimize cross-media effects; and
  - (b) Support for Parties in implementing the measures set out in paragraph 5, in particular in determining goals and in setting emission limit values.
9. The Conference of the Parties shall, as soon as practicable, adopt guidance on:
- (a) Criteria that Parties may develop pursuant to paragraph 2 (b);
  - (b) The methodology for preparing inventories of emissions.
10. The Conference of the Parties shall keep under review, and update as appropriate, the guidance developed pursuant to paragraphs 8 and 9. Parties shall take the guidance into account in implementing the relevant provisions of this Article.
11. Each Party shall include information on its implementation of this Article in its reports submitted pursuant to Article 21, in particular information concerning the measures it has taken in accordance with paragraphs 4 to 7 and the effectiveness of the measures.

## **Article 9**

### **Releases**

1. This Article concerns controlling and, where feasible, reducing releases of mercury and mercury compounds, often expressed as “total mercury”, to land and water from the relevant point sources not addressed in other provisions of this Convention.
2. For the purposes of this Article:
- (a) “Releases” means releases of mercury or mercury compounds to land or water;
  - (b) “Relevant source” means any significant anthropogenic point source of release as identified by a Party that is not addressed in other provisions of this Convention;
  - (c) “New source” means any relevant source, the construction or substantial modification of which is commenced at least one year after the date of entry into force of this Convention for the Party concerned;
  - (d) “Substantial modification” means modification of a relevant source that results in a significant increase in releases, excluding any change in releases resulting from by-product recovery. It shall be a matter for the Party to decide whether a modification is substantial or not;
  - (e) “Existing source” means any relevant source that is not a new source;
  - (f) “Release limit value” means a limit on the concentration or mass of mercury or mercury compounds, often expressed as “total mercury”, released from a point source.
3. Each Party shall, no later than three years after the date of entry into force of the Convention for it and on a regular basis thereafter, identify the relevant point source categories.
4. A Party with relevant sources shall take measures to control releases and may prepare a national plan setting out the measures to be taken to control releases and its expected targets, goals and outcomes. Any plan shall be submitted to the Conference of the Parties within four years of the date of entry into force of the Convention for that Party. If a Party develops an implementation plan in accordance with Article 20, the Party may include in it the plan prepared pursuant to this paragraph.
5. The measures shall include one or more of the following, as appropriate:
- (a) Release limit values to control and, where feasible, reduce releases from relevant sources;
  - (b) The use of best available techniques and best environmental practices to control releases from relevant sources;

- (c) A multi-pollutant control strategy that would deliver co-benefits for control of mercury releases;
- (d) Alternative measures to reduce releases from relevant sources.
6. Each Party shall establish, as soon as practicable and no later than five years after the date of entry into force of the Convention for it, and maintain thereafter, an inventory of releases from relevant sources.
7. The Conference of the Parties shall, as soon as practicable, adopt guidance on:
- (a) Best available techniques and on best environmental practices, taking into account any difference between new and existing sources and the need to minimize cross-media effects;
- (b) The methodology for preparing inventories of releases.
8. Each Party shall include information on its implementation of this Article in its reports submitted pursuant to Article 21, in particular information concerning the measures it has taken in accordance with paragraphs 3 to 6 and the effectiveness of the measures.

## Article 10

### Environmentally sound interim storage of mercury, other than waste mercury

1. This Article shall apply to the interim storage of mercury and mercury compounds as defined in Article 3 that do not fall within the meaning of the definition of mercury wastes set out in Article 11.
2. Each Party shall take measures to ensure that the interim storage of such mercury and mercury compounds intended for a use allowed to a Party under this Convention is undertaken in an environmentally sound manner, taking into account any guidelines, and in accordance with any requirements, adopted pursuant to paragraph 3.
3. The Conference of the Parties shall adopt guidelines on the environmentally sound interim storage of such mercury and mercury compounds, taking into account any relevant guidelines developed under the Basel Convention on the Control of Transboundary Movements of Hazardous Wastes and Their Disposal and other relevant guidance. The Conference of the Parties may adopt requirements for interim storage in an additional annex to this Convention in accordance with Article 27.
4. Parties shall cooperate, as appropriate, with each other and with relevant intergovernmental organizations and other entities, to enhance capacity-building for the environmentally sound interim storage of such mercury and mercury compounds.

## Article 11

### Mercury wastes

1. The relevant definitions of the Basel Convention on the Control of Transboundary Movements of Hazardous Wastes and Their Disposal shall apply to wastes covered under this Convention for Parties to the Basel Convention. Parties to this Convention that are not Parties to the Basel Convention shall use those definitions as guidance as applied to wastes covered under this Convention.
2. For the purposes of this Convention, mercury wastes means substances or objects:
- (a) Consisting of mercury or mercury compounds;
- (b) Containing mercury or mercury compounds; or
- (c) Contaminated with mercury or mercury compounds,

in a quantity above the relevant thresholds defined by the Conference of the Parties, in collaboration with the relevant bodies of the Basel Convention in a harmonized manner, that are disposed of or are intended to be disposed of or are required to be disposed of by the provisions of national law or this Convention. This definition excludes overburden, waste rock and tailings from mining, except from

primary mercury mining, unless they contain mercury or mercury compounds above thresholds defined by the Conference of the Parties.

3. Each Party shall take appropriate measures so that mercury waste is:

(a) Managed in an environmentally sound manner, taking into account the guidelines developed under the Basel Convention and in accordance with requirements that the Conference of the Parties shall adopt in an additional annex in accordance with Article 27. In developing requirements, the Conference of the Parties shall take into account Parties' waste management regulations and programmes;

(b) Only recovered, recycled, reclaimed or directly re-used for a use allowed to a Party under this Convention or for environmentally sound disposal pursuant to paragraph 3 (a);

(c) For Parties to the Basel Convention, not transported across international boundaries except for the purpose of environmentally sound disposal in conformity with this Article and with that Convention. In circumstances where the Basel Convention does not apply to transport across international boundaries, a Party shall allow such transport only after taking into account relevant international rules, standards, and guidelines.

4. The Conference of the Parties shall seek to cooperate closely with the relevant bodies of the Basel Convention in the review and update, as appropriate, of the guidelines referred to in paragraph 3 (a).

5. Parties are encouraged to cooperate with each other and with relevant intergovernmental organizations and other entities, as appropriate, to develop and maintain global, regional and national capacity for the management of mercury wastes in an environmentally sound manner.

## Article 12

### Contaminated sites

1. Each Party shall endeavour to develop appropriate strategies for identifying and assessing sites contaminated by mercury or mercury compounds.

2. Any actions to reduce the risks posed by such sites shall be performed in an environmentally sound manner incorporating, where appropriate, an assessment of the risks to human health and the environment from the mercury or mercury compounds they contain.

3. The Conference of the Parties shall adopt guidance on managing contaminated sites that may include methods and approaches for:

- (a) Site identification and characterization;
- (b) Engaging the public;
- (c) Human health and environmental risk assessments;
- (d) Options for managing the risks posed by contaminated sites;
- (e) Evaluation of benefits and costs; and
- (f) Validation of outcomes.

4. Parties are encouraged to cooperate in developing strategies and implementing activities for identifying, assessing, prioritizing, managing and, as appropriate, remediating contaminated sites.

## Article 13

### Financial resources and mechanism

1. Each Party undertakes to provide, within its capabilities, resources in respect of those national activities that are intended to implement this Convention, in accordance with its national policies, priorities, plans and programmes. Such resources may include domestic funding through relevant policies, development strategies and national budgets, and bilateral and multilateral funding, as well as private sector involvement.

2. The overall effectiveness of implementation of this Convention by developing country Parties will be related to the effective implementation of this Article.
3. Multilateral, regional and bilateral sources of financial and technical assistance, as well as capacity- building and technology transfer, are encouraged, on an urgent basis, to enhance and increase their activities on mercury in support of developing country Parties in the implementation of this Convention relating to financial resources, technical assistance and technology transfer.
4. The Parties, in their actions with regard to funding, shall take full account of the specific needs and special circumstances of Parties that are small island developing States or least developed countries.
5. A Mechanism for the provision of adequate, predictable, and timely financial resources is hereby defined. The Mechanism is to support developing country Parties and Parties with economies in transition in implementing their obligations under this Convention.
6. The Mechanism shall include:
  - (a) The Global Environment Facility Trust Fund; and
  - (b) A specific international Programme to support capacity-building and technical assistance.
7. The Global Environment Facility Trust Fund shall provide new, predictable, adequate and timely financial resources to meet costs in support of implementation of this Convention as agreed by the Conference of the Parties. For the purposes of this Convention, the Global Environment Facility Trust Fund shall be operated under the guidance of and be accountable to the Conference of the Parties. The Conference of the Parties shall provide guidance on overall strategies, policies, programme priorities and eligibility for access to and utilization of financial resources. In addition, the Conference of the Parties shall provide guidance on an indicative list of categories of activities that could receive support from the Global Environment Facility Trust Fund. The Global Environment Facility Trust Fund shall provide resources to meet the agreed incremental costs of global environmental benefits and the agreed full costs of some enabling activities.
8. In providing resources for an activity, the Global Environment Facility Trust Fund should take into account the potential mercury reductions of a proposed activity relative to its costs.
9. For the purposes of this Convention, the Programme referred to in paragraph 6 (b) will be operated under the guidance of and be accountable to the Conference of the Parties. The Conference of the Parties shall, at its first meeting, decide on the hosting institution for the Programme, which shall be an existing entity, and provide guidance to it, including on its duration. All Parties and other relevant stakeholders are invited to provide financial resources to the Programme, on a voluntary basis.
10. The Conference of the Parties and the entities comprising the Mechanism shall agree upon, at the first meeting of the Conference of the Parties, arrangements to give effect to the above paragraphs.
11. The Conference of the Parties shall review, no later than at its third meeting, and thereafter on a regular basis, the level of funding, the guidance provided by the Conference of the Parties to the entities entrusted to operationalize the Mechanism established under this Article and their effectiveness, and their ability to address the changing needs of developing country Parties and Parties with economies in transition. It shall, based on such review, take appropriate action to improve the effectiveness of the Mechanism.
12. All Parties, within their capabilities, are invited to contribute to the Mechanism. The Mechanism shall encourage the provision of resources from other sources, including the private sector, and shall seek to leverage such resources for the activities it supports.

#### **Article 14**

#### **Capacity-building, technical assistance and technology transfer**

1. Parties shall cooperate to provide, within their respective capabilities, timely and appropriate capacity-building and technical assistance to developing country Parties, in particular Parties that are least developed countries or small island developing States, and Parties with economies in transition, to assist them in implementing their obligations under this Convention.

2. Capacity-building and technical assistance pursuant to paragraph 1 and Article 13 may be delivered through regional, subregional and national arrangements, including existing regional and subregional centres, through other multilateral and bilateral means, and through partnerships, including partnerships involving the private sector. Cooperation and coordination with other multilateral environmental agreements in the field of chemicals and wastes should be sought to increase the effectiveness of technical assistance and its delivery.
3. Developed country Parties and other Parties within their capabilities shall promote and facilitate, supported by the private sector and other relevant stakeholders as appropriate, development, transfer and diffusion of, and access to, up-to-date environmentally sound alternative technologies to developing country Parties, in particular the least developed countries and small island developing States, and Parties with economies in transition, to strengthen their capacity to effectively implement this Convention.
4. The Conference of the Parties shall, by its second meeting and thereafter on a regular basis, and taking into account submissions and reports from Parties including those as provided for in Article 21 and information provided by other stakeholders:
  - (a) Consider information on existing initiatives and progress made in relation to alternative technologies;
  - (b) Consider the needs of Parties, particularly developing country Parties, for alternative technologies; and
  - (c) Identify challenges experienced by Parties, particularly developing country Parties, in technology transfer.
5. The Conference of the Parties shall make recommendations on how capacity-building, technical assistance and technology transfer could be further enhanced under this Article.

## Article 15

### Implementation and Compliance Committee

1. A mechanism, including a Committee as a subsidiary body of the Conference of the Parties, is hereby established to promote implementation of, and review compliance with, all provisions of this Convention. The mechanism, including the Committee, shall be facilitative in nature and shall pay particular attention to the respective national capabilities and circumstances of Parties.
2. The Committee shall promote implementation of, and review compliance with, all provisions of this Convention. The Committee shall examine both individual and systemic issues of implementation and compliance and make recommendations, as appropriate, to the Conference of the Parties.
3. The Committee shall consist of 15 members, nominated by Parties and elected by the Conference of the Parties, with due consideration to equitable geographical representation based on the five regions of the United Nations; the first members shall be elected at the first meeting of the Conference of the Parties and thereafter in accordance with the rules of procedure approved by the Conference of the Parties pursuant to paragraph 5; the members of the Committee shall have competence in a field relevant to this Convention and reflect an appropriate balance of expertise.
4. The Committee may consider issues on the basis of:
  - (a) Written submissions from any Party with respect to its own compliance;
  - (b) National reports in accordance with Article 21; and
  - (c) Requests from the Conference of the Parties.
5. The Committee shall elaborate its rules of procedure, which shall be subject to approval by the second meeting of the Conference of the Parties; the Conference of the Parties may adopt further terms of reference for the Committee.
6. The Committee shall make every effort to adopt its recommendations by consensus. If all efforts at consensus have been exhausted and no consensus is reached, such recommendations shall as a last resort be adopted by a three-fourths majority vote of the members present and voting, based on a quorum of two-thirds of the members.

## **Article 16**

### **Health aspects**

1. Parties are encouraged to:
  - (a) Promote the development and implementation of strategies and programmes to identify and protect populations at risk, particularly vulnerable populations, and which may include adopting science-based health guidelines relating to the exposure to mercury and mercury compounds, setting targets for mercury exposure reduction, where appropriate, and public education, with the participation of public health and other involved sectors;
  - (b) Promote the development and implementation of science-based educational and preventive programmes on occupational exposure to mercury and mercury compounds;
  - (c) Promote appropriate health-care services for prevention, treatment and care for populations affected by the exposure to mercury or mercury compounds; and
  - (d) Establish and strengthen, as appropriate, the institutional and health professional capacities for the prevention, diagnosis, treatment and monitoring of health risks related to the exposure to mercury and mercury compounds.
2. The Conference of the Parties, in considering health-related issues or activities, should:
  - (a) Consult and collaborate with the World Health Organization, the International Labour Organization and other relevant intergovernmental organizations, as appropriate; and
  - (b) Promote cooperation and exchange of information with the World Health Organization, the International Labour Organization and other relevant intergovernmental organizations, as appropriate.

## **Article 17**

### **Information exchange**

1. Each Party shall facilitate the exchange of:
  - (a) Scientific, technical, economic and legal information concerning mercury and mercury compounds, including toxicological, ecotoxicological and safety information;
  - (b) Information on the reduction or elimination of the production, use, trade, emissions and releases of mercury and mercury compounds;
  - (c) Information on technically and economically viable alternatives to:
    - (i) Mercury-added products;
    - (ii) Manufacturing processes in which mercury or mercury compounds are used; and
    - (iii) Activities and processes that emit or release mercury or mercury compounds;including information on the health and environmental risks and economic and social costs and benefits of such alternatives; and
  - (d) Epidemiological information concerning health impacts associated with exposure to mercury and mercury compounds, in close cooperation with the World Health Organization and other relevant organizations, as appropriate.
2. Parties may exchange the information referred to in paragraph 1 directly, through the Secretariat, or in cooperation with other relevant organizations, including the secretariats of chemicals and wastes conventions, as appropriate.
3. The Secretariat shall facilitate cooperation in the exchange of information referred to in this Article, as well as with relevant organizations, including the secretariats of multilateral environmental agreements and other international initiatives. In addition to information from Parties, this information shall include information from intergovernmental and non-governmental organizations with expertise in the area of mercury, and from national and international institutions with such expertise.



4. Each Party shall designate a national focal point for the exchange of information under this Convention, including with regard to the consent of importing Parties under Article 3.
5. For the purposes of this Convention, information on the health and safety of humans and the environment shall not be regarded as confidential. Parties that exchange other information pursuant to this Convention shall protect any confidential information as mutually agreed.

## Article 18

### Public information, awareness and education

1. Each Party shall, within its capabilities, promote and facilitate:
  - (a) Provision to the public of available information on:
    - (i) The health and environmental effects of mercury and mercury compounds;
    - (ii) Alternatives to mercury and mercury compounds;
    - (iii) The topics identified in paragraph 1 of Article 17;
    - (iv) The results of its research, development and monitoring activities under Article 19; and
    - (v) Activities to meet its obligations under this Convention;
  - (b) Education, training and public awareness related to the effects of exposure to mercury and mercury compounds on human health and the environment in collaboration with relevant intergovernmental and non-governmental organizations and vulnerable populations, as appropriate.
2. Each Party shall use existing mechanisms or give consideration to the development of mechanisms, such as pollutant release and transfer registers where applicable, for the collection and dissemination of information on estimates of its annual quantities of mercury and mercury compounds that are emitted, released or disposed of through human activities.

## Article 19

### Research, development and monitoring

1. Parties shall endeavour to cooperate to develop and improve, taking into account their respective circumstances and capabilities:
  - (a) Inventories of use, consumption, and anthropogenic emissions to air and releases to water and land of mercury and mercury compounds;
  - (b) Modelling and geographically representative monitoring of levels of mercury and mercury compounds in vulnerable populations and in environmental media, including biotic media such as fish, marine mammals, sea turtles and birds, as well as collaboration in the collection and exchange of relevant and appropriate samples;
  - (c) Assessments of the impact of mercury and mercury compounds on human health and the environment, in addition to social, economic and cultural impacts, particularly in respect of vulnerable populations;
  - (d) Harmonized methodologies for the activities undertaken under subparagraphs (a), (b) and (c);
  - (e) Information on the environmental cycle, transport (including long-range transport and deposition), transformation and fate of mercury and mercury compounds in a range of ecosystems, taking appropriate account of the distinction between anthropogenic and natural emissions and releases of mercury and of remobilization of mercury from historic deposition;
  - (f) Information on commerce and trade in mercury and mercury compounds and mercury-added products; and
  - (g) Information and research on the technical and economic availability of mercury-free products and processes and on best available techniques and best environmental practices to reduce and monitor emissions and releases of mercury and mercury compounds.

2. Parties should, where appropriate, build on existing monitoring networks and research programmes in undertaking the activities identified in paragraph 1.

## **Article 20**

### **Implementation plans**

1. Each Party may, following an initial assessment, develop and execute an implementation plan, taking into account its domestic circumstances, for meeting the obligations under this Convention. Any such plan should be transmitted to the Secretariat as soon as it has been developed.
2. Each Party may review and update its implementation plan, taking into account its domestic circumstances and referring to guidance from the Conference of the Parties and other relevant guidance.
3. Parties should, in undertaking work in paragraphs 1 and 2, consult national stakeholders to facilitate the development, implementation, review and updating of their implementation plans.
4. Parties may also coordinate on regional plans to facilitate implementation of this Convention.

## **Article 21**

### **Reporting**

1. Each Party shall report to the Conference of the Parties, through the Secretariat, on the measures it has taken to implement the provisions of this Convention and on the effectiveness of such measures and the possible challenges in meeting the objectives of the Convention.
2. Each Party shall include in its reporting the information as called for in Articles 3, 5, 7, 8 and 9 of this Convention.
3. The Conference of the Parties shall, at its first meeting, decide upon the timing and format of the reporting to be followed by the Parties, taking into account the desirability of coordinating reporting with other relevant chemicals and wastes conventions.

## **Article 22**

### **Effectiveness evaluation**

1. The Conference of the Parties shall evaluate the effectiveness of this Convention, beginning no later than six years after the date of entry into force of the Convention and periodically thereafter at intervals to be decided by it.
2. To facilitate the evaluation, the Conference of the Parties shall, at its first meeting, initiate the establishment of arrangements for providing itself with comparable monitoring data on the presence and movement of mercury and mercury compounds in the environment as well as trends in levels of mercury and mercury compounds observed in biotic media and vulnerable populations.
3. The evaluation shall be conducted on the basis of available scientific, environmental, technical, financial and economic information, including:
  - (a) Reports and other monitoring information provided to the Conference of the Parties pursuant to paragraph 2;
  - (b) Reports submitted pursuant to Article 21;
  - (c) Information and recommendations provided pursuant to Article 15; and
  - (d) Reports and other relevant information on the operation of the financial assistance, technology transfer and capacity-building arrangements put in place under this Convention.

## Article 23

### Conference of the Parties

1. A Conference of the Parties is hereby established.
2. The first meeting of the Conference of the Parties shall be convened by the Executive Director of the United Nations Environment Programme no later than one year after the date of entry into force of this Convention. Thereafter, ordinary meetings of the Conference of the Parties shall be held at regular intervals to be decided by the Conference.
3. Extraordinary meetings of the Conference of the Parties shall be held at such other times as may be deemed necessary by the Conference, or at the written request of any Party, provided that, within six months of the request being communicated to the Parties by the Secretariat, it is supported by at least one third of the Parties.
4. The Conference of the Parties shall by consensus agree upon and adopt at its first meeting rules of procedure and financial rules for itself and any of its subsidiary bodies, as well as financial provisions governing the functioning of the Secretariat.
5. The Conference of the Parties shall keep under continuous review and evaluation the implementation of this Convention. It shall perform the functions assigned to it by this Convention and, to that end, shall:
  - (a) Establish such subsidiary bodies as it considers necessary for the implementation of this Convention;
  - (b) Cooperate, where appropriate, with competent international organizations and intergovernmental and non-governmental bodies;
  - (c) Regularly review all information made available to it and to the Secretariat pursuant to Article 21;
  - (d) Consider any recommendations submitted to it by the Implementation and Compliance Committee;
  - (e) Consider and undertake any additional action that may be required for the achievement of the objectives of this Convention; and
  - (f) Review Annexes A and B pursuant to Article 4 and Article 5.
6. The United Nations, its specialized agencies and the International Atomic Energy Agency, as well as any State not a Party to this Convention, may be represented at meetings of the Conference of the Parties as observers. Any body or agency, whether national or international, governmental or non-governmental, that is qualified in matters covered by this Convention and has informed the Secretariat of its wish to be represented at a meeting of the Conference of the Parties as an observer may be admitted unless at least one third of the Parties present object. The admission and participation of observers shall be subject to the rules of procedure adopted by the Conference of the Parties.

## Article 24

### Secretariat

1. A Secretariat is hereby established.
2. The functions of the Secretariat shall be:
  - (a) To make arrangements for meetings of the Conference of the Parties and its subsidiary bodies and to provide them with services as required;
  - (b) To facilitate assistance to Parties, particularly developing country Parties and Parties with economies in transition, on request, in the implementation of this Convention;
  - (c) To coordinate, as appropriate, with the secretariats of relevant international bodies, particularly other chemicals and waste conventions;

- (d) To assist Parties in the exchange of information related to the implementation of this Convention;
- (e) To prepare and make available to the Parties periodic reports based on information received pursuant to Articles 15 and 21 and other available information;
- (f) To enter, under the overall guidance of the Conference of the Parties, into such administrative and contractual arrangements as may be required for the effective discharge of its functions; and
- (g) To perform the other secretariat functions specified in this Convention and such other functions as may be determined by the Conference of the Parties.
3. The secretariat functions for this Convention shall be performed by the Executive Director of the United Nations Environment Programme, unless the Conference of the Parties decides, by a three-fourths majority of the Parties present and voting, to entrust the secretariat functions to one or more other international organizations.
4. The Conference of the Parties, in consultation with appropriate international bodies, may provide for enhanced cooperation and coordination between the Secretariat and the secretariats of other chemicals and wastes conventions. The Conference of the Parties, in consultation with appropriate international bodies, may provide further guidance on this matter.

## **Article 25**

### **Settlement of disputes**

1. Parties shall seek to settle any dispute between them concerning the interpretation or application of this Convention through negotiation or other peaceful means of their own choice.
2. When ratifying, accepting, approving or acceding to this Convention, or at any time thereafter, a Party that is not a regional economic integration organization may declare in a written instrument submitted to the Depositary that, with regard to any dispute concerning the interpretation or application of this Convention, it recognizes one or both of the following means of dispute settlement as compulsory in relation to any Party accepting the same obligation:
- (a) Arbitration in accordance with the procedure set out in Part I of Annex E;
- (b) Submission of the dispute to the International Court of Justice.
3. A Party that is a regional economic integration organization may make a declaration with like effect in relation to arbitration in accordance with paragraph 2.
4. A declaration made pursuant to paragraph 2 or 3 shall remain in force until it expires in accordance with its terms or until three months after written notice of its revocation has been deposited with the Depositary.
5. The expiry of a declaration, a notice of revocation or a new declaration shall in no way affect proceedings pending before an arbitral tribunal or the International Court of Justice, unless the parties to the dispute otherwise agree.
6. If the parties to a dispute have not accepted the same means of dispute settlement pursuant to paragraph 2 or 3, and if they have not been able to settle their dispute through the means mentioned in paragraph 1 within twelve months following notification by one Party to another that a dispute exists between them, the dispute shall be submitted to a conciliation commission at the request of any party to the dispute. The procedure set out in Part II of Annex E shall apply to conciliation under this Article.

## **Article 26**

### **Amendments to the Convention**

1. Amendments to this Convention may be proposed by any Party.
2. Amendments to this Convention shall be adopted at a meeting of the Conference of the Parties. The text of any proposed amendment shall be communicated to the Parties by the Secretariat at least

six months before the meeting at which it is proposed for adoption. The Secretariat shall also communicate the proposed amendment to the signatories to this Convention and, for information, to the Depositary.

3. The Parties shall make every effort to reach agreement on any proposed amendment to this Convention by consensus. If all efforts at consensus have been exhausted, and no agreement reached, the amendment shall as a last resort be adopted by a three-fourths majority vote of the Parties present and voting at the meeting.
4. An adopted amendment shall be communicated by the Depositary to all Parties for ratification, acceptance or approval.
5. Ratification, acceptance or approval of an amendment shall be notified to the Depositary in writing. An amendment adopted in accordance with paragraph 3 shall enter into force for the Parties having consented to be bound by it on the ninetieth day after the date of deposit of instruments of ratification, acceptance or approval by at least three-fourths of the Parties that were Parties at the time at which the amendment was adopted. Thereafter, the amendment shall enter into force for any other Party on the ninetieth day after the date on which that Party deposits its instrument of ratification, acceptance or approval of the amendment.

## Article 27

### Adoption and amendment of annexes

1. Annexes to this Convention shall form an integral part thereof and, unless expressly provided otherwise, a reference to this Convention constitutes at the same time a reference to any annexes thereto.
2. Any additional annexes adopted after the entry into force of this Convention shall be restricted to procedural, scientific, technical or administrative matters.
3. The following procedure shall apply to the proposal, adoption and entry into force of additional annexes to this Convention:
  - (a) Additional annexes shall be proposed and adopted according to the procedure laid down in paragraphs 1–3 of Article 26;
  - (b) Any Party that is unable to accept an additional annex shall so notify the Depositary, in writing, within one year from the date of communication by the Depositary of the adoption of such annex. The Depositary shall without delay notify all Parties of any such notification received. A Party may at any time notify the Depositary, in writing, that it withdraws a previous notification of non-acceptance in respect of an additional annex, and the annex shall thereupon enter into force for that Party subject to subparagraph (c); and
  - (c) On the expiry of one year from the date of the communication by the Depositary of the adoption of an additional annex, the annex shall enter into force for all Parties that have not submitted a notification of non-acceptance in accordance with the provisions of subparagraph (b).
4. The proposal, adoption and entry into force of amendments to annexes to this Convention shall be subject to the same procedures as for the proposal, adoption and entry into force of additional annexes to the Convention, except that an amendment to an annex shall not enter into force with regard to any Party that has made a declaration with regard to amendment of annexes in accordance with paragraph 5 of Article 30, in which case any such amendment shall enter into force for such a Party on the ninetieth day after the date it has deposited with the Depositary its instrument of ratification, acceptance, approval or accession with respect to such amendment.
5. If an additional annex or an amendment to an annex is related to an amendment to this Convention, the additional annex or amendment shall not enter into force until such time as the amendment to the Convention enters into force.

## **Article 28**

### **Right to vote**

1. Each Party to this Convention shall have one vote, except as provided for in paragraph 2.
2. A regional economic integration organization, on matters within its competence, shall exercise its right to vote with a number of votes equal to the number of its member States that are Parties to this Convention. Such an organization shall not exercise its right to vote if any of its member States exercises its right to vote, and vice versa.

## **Article 29**

### **Signature**

This Convention shall be opened for signature at Kumamoto, Japan, by all States and regional economic integration organizations on 10 and 11 October 2013, and thereafter at the United Nations Headquarters in New York until 9 October 2014.

## **Article 30**

### **Ratification, acceptance, approval or accession**

1. This Convention shall be subject to ratification, acceptance or approval by States and by regional economic integration organizations. It shall be open for accession by States and by regional economic integration organizations from the day after the date on which the Convention is closed for signature. Instruments of ratification, acceptance, approval or accession shall be deposited with the Depositary.
2. Any regional economic integration organization that becomes a Party to this Convention without any of its member States being a Party shall be bound by all the obligations under the Convention. In the case of such organizations, one or more of whose member States is a Party to this Convention, the organization and its member States shall decide on their respective responsibilities for the performance of their obligations under the Convention. In such cases, the organization and the member States shall not be entitled to exercise rights under the Convention concurrently.
3. In its instrument of ratification, acceptance, approval or accession, a regional economic integration organization shall declare the extent of its competence in respect of the matters governed by this Convention. Any such organization shall also inform the Depositary, who shall in turn inform the Parties, of any relevant modification of the extent of its competence.
4. Each State or regional economic integration organization is encouraged to transmit to the Secretariat at the time of its ratification, acceptance, approval or accession of the Convention information on its measures to implement the Convention.
5. In its instrument of ratification, acceptance, approval or accession, any Party may declare that, with regard to it, any amendment to an annex shall enter into force only upon the deposit of its instrument of ratification, acceptance, approval or accession with respect thereto.

## **Article 31**

### **Entry into force**

1. This Convention shall enter into force on the ninetieth day after the date of deposit of the fiftieth instrument of ratification, acceptance, approval or accession.
2. For each State or regional economic integration organization that ratifies, accepts or approves this Convention or accedes thereto after the deposit of the fiftieth instrument of ratification, acceptance, approval or accession, the Convention shall enter into force on the ninetieth day after the

date of deposit by such State or regional economic integration organization of its instrument of ratification, acceptance, approval or accession.

3. For the purposes of paragraphs 1 and 2, any instrument deposited by a regional economic integration organization shall not be counted as additional to those deposited by member States of that organization.

### **Article 32**

#### **Reservations**

No reservations may be made to this Convention.

### **Article 33**

#### **Withdrawal**

1. At any time after three years from the date on which this Convention has entered into force for a Party, that Party may withdraw from the Convention by giving written notification to the Depositary.

2. Any such withdrawal shall take effect upon expiry of one year from the date of receipt by the Depositary of the notification of withdrawal, or on such later date as may be specified in the notification of withdrawal.

### **Article 34**

#### **Depositary**

The Secretary-General of the United Nations shall be the Depositary of this Convention.

### **Article 35**

#### **Authentic texts**

The original of this Convention, of which the Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish texts are equally authentic, shall be deposited with the Depositary.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorized to that effect, have signed this Convention.

Done at Kumamoto, Japan, on this tenth day of October, two thousand and thirteen.

## Annex A

### Mercury-added products

The following products are excluded from this Annex:

- (a) Products essential for civil protection and military uses;
- (b) Products for research, calibration of instrumentation, for use as reference standard;
- (c) Where no feasible mercury-free alternative for replacement is available, switches and relays, cold cathode fluorescent lamps and external electrode fluorescent lamps (CCFL and EEFL) for electronic displays, and measuring devices;
- (d) Products used in traditional or religious practices; and
- (e) Vaccines containing thiomersal as preservatives.

### Part I: Products subject to Article 4, paragraph 1

Mercury-added products	Date after which the manufacture, import or export of the product shall not be allowed (phase-out date)
Batteries, except for button zinc silver oxide batteries with a mercury content < 2% and button zinc air batteries with a mercury content < 2%	2020
Switches and relays, except very high accuracy capacitance and loss measurement bridges and high frequency radio frequency switches and relays in monitoring and control instruments with a maximum mercury content of 20 mg per bridge, switch or relay	2020
Compact fluorescent lamps (CFLs) for general lighting purposes that are $\leq$ 30 watts with a mercury content exceeding 5 mg per lamp burner	2020
Linear fluorescent lamps (LFLs) for general lighting purposes: (a) Triband phosphor $\leq$ 60 watts with a mercury content exceeding 5 mg per lamp; (b) Halophosphate phosphor $\leq$ 40 watts with a mercury content exceeding 10 mg per lamp	2020
High pressure mercury vapour lamps (HPMV) for general lighting purposes	2020
Mercury in cold cathode fluorescent lamps and external electrode fluorescent lamps (CCFL and EEFL) for electronic displays: (a) short length ( $\leq$ 500 mm) with mercury content exceeding 3.5 mg per lamp (b) medium length ( $>$ 500 mm and $\leq$ 1 500 mm) with mercury content exceeding 5 mg per lamp (c) long length ( $>$ 1 500 mm) with mercury content exceeding 13 mg per lamp	2020
Cosmetics (with mercury content above 1ppm), including skin lightening soaps and creams, and not including eye area cosmetics where mercury is used as a preservative and no effective and safe substitute preservatives are available <sup>1/</sup>	2020
Pesticides, biocides and topical antiseptics	2020
The following non-electronic measuring devices except non-electronic measuring devices installed in large-scale equipment or those used for high precision measurement, where no suitable mercury-free alternative is available: (a) barometers; (b) hygrometers; (c) manometers; (d) thermometers; (e) sphygmomanometers.	2020

<sup>1/</sup> The intention is not to cover cosmetics, soaps or creams with trace contaminants of mercury.



**Part II: Products subject to Article 4, paragraph 3**

Mercury-added products	Provisions
Dental amalgam	<p>Measures to be taken by a Party to phase down the use of dental amalgam shall take into account the Party's domestic circumstances and relevant international guidance and shall include two or more of the measures from the following list:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>(i) Setting national objectives aiming at dental caries prevention and health promotion, thereby minimizing the need for dental restoration;</li><li>(ii) Setting national objectives aiming at minimizing its use;</li><li>(iii) Promoting the use of cost-effective and clinically effective mercury-free alternatives for dental restoration;</li><li>(iv) Promoting research and development of quality mercury-free materials for dental restoration;</li><li>(v) Encouraging representative professional organizations and dental schools to educate and train dental professionals and students on the use of mercury-free dental restoration alternatives and on promoting best management practices;</li><li>(vi) Discouraging insurance policies and programmes that favour dental amalgam use over mercury-free dental restoration;</li><li>(vii) Encouraging insurance policies and programmes that favour the use of quality alternatives to dental amalgam for dental restoration;</li><li>(viii) Restricting the use of dental amalgam to its encapsulated form;</li><li>(ix) Promoting the use of best environmental practices in dental facilities to reduce releases of mercury and mercury compounds to water and land.</li></ul>

## Annex B

### Manufacturing processes in which mercury or mercury compounds are used

#### Part I: Processes subject to Article 5, paragraph 2

Manufacturing processes using mercury or mercury compounds	Phase-out date
Chlor-alkali production	2025
Acetaldehyde production in which mercury or mercury compounds are used as a catalyst	2018

**Part II: Processes subject to Article 5, paragraph 3**

Mercury using process	Provisions
Vinyl chloride monomer production	<p>Measures to be taken by the Parties shall include but not be limited to:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>(i) Reduce the use of mercury in terms of per unit production by 50 per cent by the year 2020 against 2010 use;</li> <li>(ii) Promoting measures to reduce the reliance on mercury from primary mining;</li> <li>(iii) Taking measures to reduce emissions and releases of mercury to the environment;</li> <li>(iv) Supporting research and development in respect of mercury-free catalysts and processes;</li> <li>(v) Not allowing the use of mercury five years after the Conference of the Parties has established that mercury-free catalysts based on existing processes have become technically and economically feasible;</li> <li>(vi) Reporting to the Conference of the Parties on its efforts to develop and/or identify alternatives and phase out mercury use in accordance with Article 21.</li> </ul>
Sodium or Potassium Methylate or Ethylate	<p>Measures to be taken by the Parties shall include but not be limited to:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>(i) Measures to reduce the use of mercury aiming at the phase out of this use as fast as possible and within 10 years of the entry into force of the Convention;</li> <li>(ii) Reduce emissions and releases in terms of per unit production by 50 per cent by 2020 compared to 2010;</li> <li>(iii) Prohibiting the use of fresh mercury from primary mining;</li> <li>(iv) Supporting research and development in respect of mercury-free processes;</li> <li>(v) Not allowing the use of mercury five years after the Conference of the Parties has established that mercury-free processes have become technically and economically feasible;</li> <li>(vi) Reporting to the Conference of the Parties on its efforts to develop and/or identify alternatives and phase out mercury use in accordance with Article 21.</li> </ul>
Production of polyurethane using mercury containing catalysts	<p>Measures to be taken by the Parties shall include but not be limited to:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>(i) Taking measures to reduce the use of mercury, aiming at the phase out of this use as fast as possible, within 10 years of the entry into force of the Convention;</li> <li>(ii) Taking measures to reduce the reliance on mercury from primary mercury mining;</li> <li>(iii) Taking measures to reduce emissions and releases of mercury to the environment;</li> <li>(iv) Encouraging research and development in respect of mercury-free catalysts and processes;</li> <li>(v) Reporting to the Conference of the Parties on its efforts to develop and/or identify alternatives and phase out mercury use in accordance with Article 21.</li> </ul> <p>Paragraph 6 of Article 5 shall not apply to this manufacturing process.</p>

## Annex C

### Artisanal and small-scale gold mining

#### National action plans

1. Each Party that is subject to the provisions of paragraph 3 of Article 7 shall include in its national action plan:

- (a) National objectives and reduction targets;
- (b) Actions to eliminate:
  - (i) Whole ore amalgamation;
  - (ii) Open burning of amalgam or processed amalgam;
  - (iii) Burning of amalgam in residential areas; and
  - (iv) Cyanide leaching in sediment, ore or tailings to which mercury has been added without first removing the mercury;
- (c) Steps to facilitate the formalization or regulation of the artisanal and small-scale gold mining sector;
- (d) Baseline estimates of the quantities of mercury used and the practices employed in artisanal and small-scale gold mining and processing within its territory;
- (e) Strategies for promoting the reduction of emissions and releases of, and exposure to, mercury in artisanal and small-scale gold mining and processing, including mercury-free methods;
- (f) Strategies for managing trade and preventing the diversion of mercury and mercury compounds from both foreign and domestic sources to use in artisanal and small scale gold mining and processing;
- (g) Strategies for involving stakeholders in the implementation and continuing development of the national action plan;
- (h) A public health strategy on the exposure of artisanal and small-scale gold miners and their communities to mercury. Such a strategy should include, inter alia, the gathering of health data, training for health-care workers and awareness-raising through health facilities;
- (i) Strategies to prevent the exposure of vulnerable populations, particularly children and women of child-bearing age, especially pregnant women, to mercury used in artisanal and small-scale gold mining;
- (j) Strategies for providing information to artisanal and small-scale gold miners and affected communities; and
- (k) A schedule for the implementation of the national action plan.

2. Each Party may include in its national action plan additional strategies to achieve its objectives, including the use or introduction of standards for mercury-free artisanal and small-scale gold mining and market-based mechanisms or marketing tools.

## Annex D

### List of point sources of emissions of mercury and mercury compounds to the atmosphere

**Point source category:**

Coal-fired power plants;

Coal-fired industrial boilers;

Smelting and roasting processes used in the production of non-ferrous metals;<sup>1/</sup>

Waste incineration facilities;

Cement clinker production facilities.

---

<sup>1/</sup> For the purpose of this Annex, “non-ferrous metals” refers to lead, zinc, copper and industrial gold.

## Annex E

### Arbitration and conciliation procedures

#### Part I: Arbitration procedure

The arbitration procedure for purposes of paragraph 2 (a) of Article 25 of this Convention shall be as follows:

##### Article 1

1. A Party may initiate recourse to arbitration in accordance with Article 25 of this Convention by written notification addressed to the other party or parties to the dispute. The notification shall be accompanied by a statement of claim, together with any supporting documents. Such notification shall state the subject matter of arbitration and include, in particular, the Articles of this Convention the interpretation or application of which are at issue.

2. The claimant party shall notify the Secretariat that it is referring a dispute to arbitration pursuant to Article 25 of this Convention. The notification shall be accompanied by the written notification of the claimant party, the statement of claim, and the supporting documents referred to in paragraph 1 above. The Secretariat shall forward the information thus received to all Parties.

##### Article 2

1. If a dispute is referred to arbitration in accordance with Article 1 above, an arbitral tribunal shall be established. It shall consist of three members.

2. Each party to the dispute shall appoint an arbitrator, and the two arbitrators so appointed shall designate by agreement the third arbitrator, who shall be the President of the tribunal. In disputes between more than two parties, parties in the same interest shall appoint one arbitrator jointly by agreement. The President of the tribunal shall not be a national of any of the parties to the dispute, nor have his or her usual place of residence in the territory of any of these parties, nor be employed by any of them, nor have dealt with the case in any other capacity.

3. Any vacancy shall be filled in the manner prescribed for the initial appointment.

##### Article 3

1. If one of the parties to the dispute does not appoint an arbitrator within two months of the date on which the respondent party receives the notification of the arbitration, the other party may inform the Secretary-General of the United Nations, who shall make the designation within a further two-month period.

2. If the President of the arbitral tribunal has not been designated within two months of the date of the appointment of the second arbitrator, the Secretary-General of the United Nations shall, at the request of a party, designate the President within a further two-month period.

##### Article 4

The arbitral tribunal shall render its decisions in accordance with the provisions of this Convention and international law.

##### Article 5

Unless the parties to the dispute otherwise agree, the arbitral tribunal shall determine its own rules of procedure.

##### Article 6

The arbitral tribunal may, at the request of one of the parties to the dispute, recommend essential interim measures of protection.

##### Article 7

The parties to the dispute shall facilitate the work of the arbitral tribunal and, in particular, using all means at their disposal, shall:

- (a) Provide it with all relevant documents, information and facilities; and
- (b) Enable it, when necessary, to call witnesses or experts and receive their evidence.

**Article 8**

The parties to the dispute and the arbitrators are under an obligation to protect the confidentiality of any information or documents that they receive in confidence during the proceedings of the arbitral tribunal.

**Article 9**

Unless the arbitral tribunal determines otherwise because of the particular circumstances of the case, the costs of the tribunal shall be borne by the parties to the dispute in equal shares. The tribunal shall keep a record of all its costs and shall furnish a final statement thereof to the parties.

**Article 10**

A Party that has an interest of a legal nature in the subject matter of the dispute that may be affected by the decision may intervene in the proceedings with the consent of the arbitral tribunal.

**Article 11**

The arbitral tribunal may hear and determine counterclaims arising directly out of the subject matter of the dispute.

**Article 12**

Decisions of the arbitral tribunal on both procedure and substance shall be taken by a majority vote of its members.

**Article 13**

1. If one of the parties to the dispute does not appear before the arbitral tribunal or fails to defend its case, the other party may request the tribunal to continue the proceedings and to make its decision. Absence of a party or a failure of a party to defend its case shall not constitute a bar to the proceedings.
2. Before rendering its final decision, the arbitral tribunal must satisfy itself that the claim is well founded in fact and law.

**Article 14**

The arbitral tribunal shall render its final decision within five months of the date on which it is fully constituted, unless it finds it necessary to extend the time limit for a period that should not exceed five more months.

**Article 15**

The final decision of the arbitral tribunal shall be confined to the subject matter of the dispute and shall state the reasons on which it is based. It shall contain the names of the members who have participated and the date of the final decision. Any member of the tribunal may attach a separate or dissenting opinion to the final decision.

**Article 16**

The final decision shall be binding on the parties to the dispute. The interpretation of this Convention given by the final decision shall also be binding upon a Party intervening under Article 10 above insofar as it relates to matters in respect of which that Party intervened. The final decision shall be without appeal unless the parties to the dispute have agreed in advance to an appellate procedure.

**Article 17**

Any disagreement that may arise between those bound by the final decision in accordance with Article 16 above, as regards the interpretation or manner of implementation of that final decision, may be submitted by any of them for decision to the arbitral tribunal that rendered it.

## Part II: Conciliation procedure

The conciliation procedure for purposes of paragraph 6 of Article 25 of this Convention shall be as follows:

### Article 1

A request by a party to a dispute to establish a conciliation commission pursuant to paragraph 6 of Article 25 of this Convention shall be addressed in writing to the Secretariat, with a copy to the other party or parties to the dispute. The Secretariat shall forthwith inform all Parties accordingly.

### Article 2

1. The conciliation commission shall, unless the parties to the dispute otherwise agree, comprise three members, one appointed by each party concerned and a President chosen jointly by those members.
2. In disputes between more than two parties, parties in the same interest shall appoint their member of the commission jointly by agreement.

### Article 3

If any appointment by the parties to the dispute is not made within two months of the date of receipt by the Secretariat of the written request referred to in Article 1 above, the Secretary-General of the United Nations shall, upon request by any party, make such appointment within a further two-month period.

### Article 4

If the President of the conciliation commission has not been chosen within two months of the appointment of the second member of the commission, the Secretary-General of the United Nations shall, upon request by any party to the dispute, designate the President within a further two-month period.

### Article 5

The conciliation commission shall assist the parties to the dispute in an independent and impartial manner in their attempt to reach an amicable resolution.

### Article 6

1. The conciliation commission may conduct the conciliation proceedings in such a manner as it considers appropriate, taking fully into account the circumstances of the case and the views the parties to the dispute may express, including any request for a swift resolution. It may adopt its own rules of procedure as necessary, unless the parties otherwise agree.
2. The conciliation commission may, at any time during the proceedings, make proposals or recommendations for a resolution of the dispute.

### Article 7

The parties to the dispute shall cooperate with the conciliation commission. In particular, they shall endeavour to comply with requests by the commission to submit written materials, provide evidence and attend meetings. The parties and the members of the conciliation commission are under an obligation to protect the confidentiality of any information or documents they receive in confidence during the proceedings of the commission.

### Article 8

The conciliation commission shall take its decisions by a majority vote of its members.

### Article 9

Unless the dispute has already been resolved, the conciliation commission shall render a report with recommendations for resolution of the dispute no later than twelve months of being fully constituted, which the parties to the dispute shall consider in good faith.

### Article 10

Any disagreement as to whether the conciliation commission has competence to consider a matter referred to it shall be decided by the commission.

### Article 11

The costs of the conciliation commission shall be borne by the parties to the dispute in equal shares, unless they agree otherwise. The commission shall keep a record of all its costs and shall furnish a final statement thereof to the parties.



# إعلانات تجارية



## مكتب أضواء الباطنة لتدقيق الحسابات

### إعلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة الوميض البراق للتجارة والمقاولات ش.م.م  
يعلن مكتب أضواء الباطنة لتدقيق الحسابات أنه يقوم بتصفية شركة الوميض البراق  
للتجارة والمقاولات ش.م.م ، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٠٢٧٩٠٤ ،  
وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير ، وعلى الجميع مراجعة  
المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

### ولاية السيب - محافظة مسقط

ص.ب : ٥٢٦ ر.ب : ٣١١

هاتف رقم : ٩٩٧٠٦٥٩٩

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد  
الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه ، خلال ستة أشهر  
من تاريخ نشر هذا الإعلان ، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي  
على العنوان المشار إليه .

المصفي